

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
الاجتماع السادس والعشرون للدول الأطراف
نيويورك، ٢٠-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦

مشروع الميزانية المقترحة للمحكمة الدولية لقانون البحار لفترة السنتين
٢٠١٧-٢٠١٨

مقدم من المحكمة

أولا - استعراض عام

مقدمة

١ - نظرت المحكمة الدولية لقانون البحار خلال دورتها الحادية والأربعين (٧-١٨ آذار/مارس ٢٠١٦) في ميزانيتها المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ واعتمدتها. ووفقا للنظام المالي للمحكمة، فقد جرى إعداد مقترحات الميزانية باليورو، وهي تغطي فترة مالية مدتها سنتان.

٢ - ووفقا للممارسة المتبعة، تستند الاحتياجات المدرجة في ميزانية المحكمة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى ما يلي: (أ) حجم العمل القضائي المتوقع؛ و (ب) العمل الإداري للمحكمة؛ و (ج) تشغيل أماكن عمل المحكمة.

٣ - ويتطلب أي نظر في موارد الميزانية اللازمة لبرنامج عمل المحكمة مراعاة مسؤولية المحكمة عن تسيير شؤونها الإدارية والمالية الخاصة بها، وذلك بوصفها جهازا قضائيا أنشئ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-05167 (A)



٤ - وفقا للنهج الذي اعتمد في الاجتماع الثاني للدول الأطراف، تستند الترتيبات المتعلقة بالميزانية التي اتخذت من أجل المحكمة إلى نهج تدريجي يراعي احتياجات المحكمة ويحقق المستوى الأمثل من الكفاءة. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء المراعاة الواجبة لحجم العمل القضائي الذي تضطلع به المحكمة.

٥ - وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، استنادا إلى القضايا قيد النظر حاليا في قائمة قضايا المحكمة، سيشمل العمل القضائي للمحكمة تناول موضوع الدعوى في قضيتين على الأقل هما: القضية رقم ٢٣ (التزاع المتعلق بتقسيم الحدود البحرية بين غانا وكوت ديفوار في المحيط الأطلسي (غانا/ كوت ديفوار) والقضية رقم ٢٥ (قضية السفينة "نورستار" (بنما ضد إيطاليا)). وبالإضافة إلى ذلك، على نحو ما نصت عليه الاتفاقية، يجب على المحكمة أن تظل على استعداد خلال الفترة المالية المعنية للنظر في أي قضايا عاجلة تعرض عليها، مثل طلبات اتخاذ تدابير مؤقتة في إطار المادة ٢٩٠ من الاتفاقية وقضايا الإفراج الفوري في إطار المادة ٢٩٢ من الاتفاقية.

٦ - وباستثناء النفقات المتصلة بالقضايا التي يتوقف مستواها دائما على حجم عمل المحكمة، تتبع ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ نهجا قائما على نمو صفري عام، مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

المعايير المستخدمة في إعداد مقترحات الميزانية

٧ - وفقا للنظام المالي للمحكمة، تُعرض الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ باليورو. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن دولار الولايات المتحدة لا يزال هو العملة المرجعية لبعض بنود الميزانية مثل بدلات القضاة، والتكاليف العامة للقضاة، ونظام المعاشات التقاعدية للقضاة، وبدل التمثيل. ويستخدم دولار الولايات المتحدة أيضا بوصفه العملة المرجعية لتقديرات الميزانية المتعلقة بتكاليف الموظفين (موظفو الفئة الفنية) التي تصدرها الأمم المتحدة، والمترجمين التحريريين والمترجمين الفوريين ومدوّني المحاضر الحرفية. وبناء على ذلك، تخضع بنود الميزانية هذه لتقلبات أسعار الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو.

٨ - وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن قيمة دولار الولايات المتحدة ارتفعت ارتفاعا حادا مقابل اليورو منذ آذار/مارس ٢٠١٤ عندما أُعدَّت ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، بلغ سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو الذي حدّدته الأمم المتحدة ٠.٧٣١. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، ارتفع سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو الذي حدّدته الأمم المتحدة إلى ٠.٨٩٥، مما يمثل زيادة بنسبة ٢٢,٤٤ في المائة

بالنسبة إلى سعر الصرف البالغ ٠,٧٣١ في آذار/مارس ٢٠١٤. وقد ساهم ذلك إلى حد كبير في الزيادة الإجمالية في إطار الجزء ألف (النفقات المتكررة) في ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وتصل الزيادة المقترحة على أرقام ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ القابلة للمقارنة في إطار الجزء ألف (النفقات المتكررة) في ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى ١ ٣٩٦ ٠٠٠ يورو، يعزى منها مبلغ ٣٨٩ ٧٠٠ يورو أو نسبة ٢٧,٩٢ في المائة من الزيادة، إلى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو.

٩ - ويقترح رصد مبلغ قدره ٣ ٤٠٦ ٨٠٠ يورو في إطار الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا) للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وهو يزيد بمقدار ٩٠٥ ٥٠٠ يورو عن الاعتمادات الموافق عليها لفترة الميزانية ٢٠١٥-٢٠١٦. ويمكن تفسير ذلك بزيادة عبء العمل القضائي في الفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨.

١٠ - وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، ستبت المحكمة في القضية رقم ٢٣ (الزراع المتعلق بترسيم الحدود البحرية بين غانا وكوت ديفوار في المحيط الأطلسي (غانا وكوت ديفوار))، التي أحيلت إلى دائرة خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن تعقد المحكمة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ المرافعات الشفوية وجزءاً من المداولات في القضية رقم ٢٥ (قضية السفينة "نورستار" (بنما ضد إيطاليا)). ومن المتوخى رصد مبلغ قدره ٩٠٠ ٩٢٧ ١ يورو للنظر في هاتين القضيتين من حيث موضوع الدعوى. وعلاوة على ذلك، وتحسباً لإمكانية إحالة قضيتين عاجلتين إلى المحكمة بموجب المادتين ٢٩٠ و ٢٩٢ من الاتفاقية خلال الفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، يُقترح رصد مبلغ قدره ٩٠٠ ٤٧٨ ١ يورو للنظر فيهما. وتجدد الإشارة أيضاً إلى أن ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو يستأثر بجزء كبير من الزيادة في التكاليف المتصلة بالقضايا.

١١ - وعملاً بالقرار الذي اتخذ في الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف، جرى حساب مخصّصات الميزانية في ما يتعلق بالوظائف الثابتة على أساس إجمالي المرتب (انظر SPLOS/98، الفقرة (أ)). واشتملت الأنصبة المقررة لاشتراكات الدول الأطراف على مبلغ دائن يتصل بمبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المتعلقة بتلك الأنصبة. وبناءً على ذلك، أُدرجت في مقترحات الميزانية بنود مستقلة تبين المرتبات الإجمالية والمبلغ الدائن الخاص بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

١٢ - وترد في ما يلي المعايير التي استخدمت لإعداد مشروع الميزانية:

(أ) حجم العمل القضائي للمحكمة؛

- (ب) القرارات الصادرة عن اجتماع الدول الأطراف؛
- (ج) سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو البالغ ٠,٨٩٥، حسب ما اعتمدته الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٦؛
- (د) بدل الإقامة اليومي لهامبورغ في آذار/مارس ٢٠١٦ البالغ ٢٧٧ يورو حسب ما اعتمدته لجنة الخدمة المدنية الدولية؛
- (هـ) تستند التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين إلى تكاليف قياسية صادرة عن شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة (الإصدار ٢، المنطبق على لاهاي، ٢٠١٧)؛
- (و) تستند التقديرات المتعلقة بأجور القضاة إلى مضاعف تسوية مقر العمل البالغ ٢٨,٩ وسعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو لشهر آذار/مارس ٢٠١٦ (٠,٨٩٥)، حسب ما اعتمدته الأمم المتحدة؛
- (ز) معدل التضخم المطبق في البلد المضيف (٠,٤٩ في المائة).
- ١٣ - ويرد في المرفق الأول لهذه الوثيقة جدول يبين الميزانية المقترحة للمحكمة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويتضمن الجدول أيضا الميزانيات المعتمدة للفترات المالية ٢٠١١-٢٠١٢ و ٢٠١٣-٢٠١٤ و ٢٠١٥-٢٠١٦ وسجل الأداء لكل من الفترتين الماليتين ٢٠١١-٢٠١٢ و ٢٠١٣-٢٠١٤.

العمل القضائي

- ١٤ - زاد حجم العمل القضائي للمحكمة زيادة كبيرة على مدى الفترات المالية الأربع الماضية:

(أ) في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، تناولت غرفة منازعات قاع البحار طلب فتوى مقدّم إليها من السلطة الدولية لقاع البحار في أيار/مايو ٢٠١٠ (القضية رقم ١٧). وخلال هذه الفترة، تناولت المحكمة أيضا طلب فرض تدابير مؤقتة في القضية رقم ١٨ (قضية السفينة "لويزا") (سانت فنسنت وجزر غرينادين ضد مملكة إسبانيا) وصدر الأمر المتعلق بهذه القضية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛

(ب) في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، تناولت المحكمة موضوع الدعوى في قضية النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين بنغلاديش وميانمار في خليج البنغال (بنغلاديش/ميانمار) (القضية رقم ١٦). وخلال الفترة نفسها، قامت المحكمة أيضا بجزء من

الإجراءات (جلسة الاستماع، والمداولات الأولية، وإعداد المسودة الأولى للحكم) في سياق النظر في موضوع قضية هي القضية رقم ١٨ (قضية السفينة "لويزا") (سانت فنسنت وجزر غرينادين ضد مملكة إسبانيا). وبالإضافة إلى ذلك، نظرت المحكمة في طلب اتخاذ تدابير مؤقتة قدمته في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الأرجنتين ضد غانا في قضية السفينة "آر ليرتاد" (القضية رقم ٢٠). وصدر الأمر المتعلق بهذه القضية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

(ج) في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، واصلت المحكمة نظرها في القضية رقم ١٨ (قضية السفينة "لويزا") (سانت فنسنت وجزر غرينادين ضد مملكة إسبانيا) وصدر الحكم في القضية في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣. وتناولت المحكمة أيضا الإجراءات المتعلقة بالقضية رقم ١٩ (السفينة "فيرجينيا ج") (بنما/غينيا - بيساو) وصدر الحكم في هذه القضية في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، قُدم طلب فرض تدابير مؤقتة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ من جانب مملكة هولندا ضد الاتحاد الروسي في قضية السفينة "Arctic Sunrise" (القضية رقم ٢٢). وأصدرت المحكمة أمرها في القضية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، تلقت المحكمة طلبا من اللجنة دون الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك لإصدار فتوى. وأدرج طلب إصدار الفتوى في قائمة القضايا بوصفه القضية رقم ٢١. وجرى أيضا في عام ٢٠١٤ جلسة الاستماع وجزء من المداولات في القضية رقم ٢١ (طلب فتوى مقدم من اللجنة دون الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك). وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أُبرم اتفاق خاص بين غانا وكوت ديفوار لتقديم النزاع المتعلق بتريسيم حدودهما البحرية في المحيط الأطلسي إلى دائرة خاصة بالمحكمة، سيتم تشكيلها عملا بالفقرة ٢ من المادة ١٥ من النظام الأساسي. وقد أُدرجت القضية في قائمة قضايا المحكمة بوصفها القضية رقم ٢٣. وبموجب أمر مؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قررت المحكمة تلبية طلب الطرفين تشكيل دائرة خاصة للبث في القضية وشكلت الدائرة الخاصة بموافقتهما؛

(د) في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، واصلت المحكمة نظرها في القضية رقم ٢١ وأصدرت فتواها في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، قدمت كوت ديفوار طلبا لدى الدائرة الخاصة لفرض تدابير مؤقتة في القضية رقم ٢٣ وفقا للفقرة ١ من المادة ٢٩٠ من الاتفاقية. وأصدرت المحكمة أمرها في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥، قدمت إيطاليا طلبا إلى المحكمة لفرض تدابير مؤقتة بموجب الفقرة ٥ من المادة ٢٩٠ للاتفاقية، في إطار نزاع مع الهند بشأن حادثة ناقلة النفط التجارية Enrica Lexie. وقد أُدرجت القضية في قائمة قضايا المحكمة بوصفها القضية رقم ٢٤.

وأصدرت المحكمة أمرها في القضية يوم ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قدمت بنما لدى المحكمة طلبا في نزاع مع إيطاليا بشأن توقيف واحتجاز السفينة "نورستار" التي ترفع علم بنما. وقد أدرجت القضية في قائمة قضايا المحكمة بوصفها القضية رقم ٢٥.

١٥ - وبما أنه من المتوقع أن ينظر في القضية رقم ٢٣ وجزء من القضية رقم ٢٥ خلال الفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، تتضمن مقترحات ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ مخصصات للنظر في هاتين القضيتين من حيث موضوع الدعوى. وعلاوة على ذلك، بغية ضمان الاضطلاع بالمهام القضائية التي كُلفت بها المحكمة بموجب المادتين ٢٩٠ و ٢٩٢ من الاتفاقية، تتضمن مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ مخصصات تمكن المحكمة من معالجة قضيتين عاجلتين. وكما دأبت عليه المحكمة، وبهدف تعزيز الكفاءة وتقليل التكاليف، من المقرر أن تعقد الدورات الإدارية للمحكمة بالاقتران قدر الإمكان مع الدعاوى القضائية المعروضة على المحكمة.

١٦ - وقد أدرجت في إطار الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا) في مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ تقديرات الميزانية المتعلقة بالقضيتين رقم ٢٣ و ٢٥ وبالنظر في القضيتين العاجلتين. وتستند هذه التقديرات إلى برنامج العمل القضائي التالي:

(أ) القضية رقم ٢٣ (النزاع المتعلق بترسيم الحدود البحرية بين غانا وكوت ديفوار في المحيط الأطلسي (غانا وكوت ديفوار))، انظر الفقرتين ٣٨ و ٣٩:

- ٤٣ يوما من اجتماعات الدائرة الخاصة
- ٩ أيام للمرافعات الشفوية
- ٢٨ يوما من اجتماعات لجنة الصياغة

(ب) القضية رقم ٢٥ (السفينة "نورستار" (بنما ضد إيطاليا))، انظر الفقرتين ٤٠ و ٤١:

- ١٧ يوما من اجتماعات المحكمة
- ٧ أيام للمرافعات الشفوية
- ١٤ يوما لاجتماعات لجنة الصياغة

(ج) دعويان قضائيتان عاجلتان خلال الفترة المالية: ٣ أسابيع للاجتماعات في عام ٢٠١٧ و ٣ أسابيع للاجتماعات في عام ٢٠١٨، بما في ذلك المرافعات الشفوية، والمداومات، وإصدار الأوامر والأحكام.

القضاة

١٧ - حُدِّدَ مستوى أجور أعضاء المحكمة الدولية لقانون البحار في الاجتماع الرابع للدول الأطراف المعقود عام ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، أُقرَّ في اجتماع الدول الأطراف مبدأ المحافظة على التعادل مع مستويات أجور قضاة محكمة العدل الدولية.

١٨ - وتقرَّر في الاجتماع الرابع للدول الأطراف أن يتألف الأجر السنوي للقضاة، باستثناء الرئيس، من ثلاثة عناصر (انظر SPLOS/8 و SPLOS/WP.3/Rev.1) هي:

(أ) بدل سنوي يُسدَّد على دفعات شهرية، ويمثل هذا البديل ثلث الحد الأقصى للمرتب الأساسي السنوي (على أساس المستوى الحالي للأجر)؛

(ب) بدل خاص عن كل يوم يضطلع فيه القاضي بأعمال المحكمة. والحد الأقصى للبدل الخاص هو ثلث المرتب الأساسي الصافي السنوي مقسوماً على ٢٢٠ يوم عمل؛

(ج) بدل إقامة عن كل يوم يكون مطلوباً فيه من القاضي الحضور في مقر المحكمة. وتحدِّد لجنة الخدمة المدنية الدولية مستوى بدل الإقامة وأقصى ما يدفع فيه هو ثلث المرتب الأساسي الصافي السنوي.

١٩ - وبعد اعتماد الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨ نظاماً جديداً لأجور قضاة محكمة العدل الدولية استناداً إلى آلية تسوية مقر العمل (انظر المقرر ٥٤٧/٦٢ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، اتخذ في الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف قرار في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ يقضي بتحديد الحد الأقصى للمرتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء المحكمة في مبلغ قدره ٦٨١ ١٦١ دولاراً اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، مع تسوية مقابلة لمقر العمل محسوبة على أساس مضاعف يساوي ١ في المائة من المرتب الأساسي الصافي، يطبَّق عليه، حسب مقتضى الحال، مضاعف تسوية مقر العمل الساري في هامبورغ، مع مراعاة آلية تسوية مقر العمل كما اقترحتها الأمين العام في الفقرة ٧٧ من تقريره (A/62/538)^(١).

(١) يرد في الفقرة ٧٧ ما يلي:

في حالة النظر في المقترح [بدء العمل بنظام تسوية المقر] [...،] فسيقترح أيضاً الأمين العام [...] القيام، عند إجراء التنقيحات المقبلة لجدول المرتبات الأساسية الساري على موظفي الفئة الفنية وما فوقها، والتي تجرى عن طريق ضم نقاط مضاعف تسوية المقر إلى جدول المرتبات الأساسية مع إجراء ما يقابل ذلك من إعادة تسوية لمضاعفات تسوية مقر العمل، بإجراء تسوية للمرتب الأساسي السنوي الذي يحصل عليه أعضاء محكمة العدل الدولية، والقضاة والقضاة المخصصون للمحكمتين بتطبيق النسبة ذاتها وفي وقت متزامن. (التوكيد مضاف).

٢٠ - وقد تقرر الاجتماع الحادي والعشرون للدول الأطراف في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ أنه "يتعين، عند إجراء التنقيحات المقبلة لجدول المرتبات الأساسية الساري على موظفي الأمم المتحدة من الفئة الفنية والفئات العليا التي تتم عن طريق ضمّ نقاط مضاعف تسوية مقر العمل إلى جدول المرتبات الأساسية مع إجراء ما يقابل ذلك من إعادة تسوية لمضاعفات تسوية مقر العمل، إجراء تسوية أيضا للمرتب الأساسي السنوي الذي يحصل عليه أعضاء المحكمة بتطبيق النسبة ذاتها وفي وقت متزامن كما هو الحال بالنسبة إلى قضاة محكمة العدل الدولية" (SPLOS/230).

٢١ - ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٧٠ على زيادة بنسبة ١,٠٨ في المائة في مرتبات الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا على النحو الذي أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية. وعلاوة على هذه الزيادة وعملا بمقرر الجمعية العامة ٥٤٧/٦٢ المتعلق بنظام أجور القضاة، زيد المرتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء محكمة العدل الدولية ليلغ ٩٧٨ ١٧٢ دولارا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وبناء على ذلك، عُدّل الحد الأقصى لأجور قضاة المحكمة ليصل إلى نفس مستوى أجور أعضاء محكمة العدل الدولية، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٢٢ - وفي ضوء المقررين المذكورين سابقا، جرى حساب تقديرات البدلين السنوي والخاص لقضاة المحكمة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ الواردة في المرفقات الخامس والسابع والثامن والتاسع عن طريق تطبيق مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس ٢٠١٦ وسعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو الذي حدّدته الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٦ على المرتب الأساسي السنوي المعدّل.

قلم المحكمة

٢٣ - بما أن المحكمة مؤسسة قضائية مستقلة، فإن على موظفي قلم المحكمة أداء طائفة كبيرة من المهام المتصلة بالمسائل القضائية والقانونية وبالميزانية والشؤون المالية والإدارية.

٢٤ - ويقدم قلم المحكمة جميع أشكال الدعم والمساعدة التي تحتاجها المحكمة لمعالجة القضايا المعروضة عليها، بما في ذلك إجراء البحوث القانونية، والتوثيق، والترجمة التحريرية، والترجمة الشفوية، والمحاضر الحرفية، والاتصال بالقضاة والأطراف في القضايا والدول والمنظمات المعنية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قلم المحكمة مسؤول عن إعداد وتوزيع الوثائق والمنشورات والبيانات الصحفية المتصلة بالقضايا.

٢٥ - ويتولى قلم المحكمة كذلك مسؤولية الشؤون الإدارية للمحكمة وتشمل شؤون موظفي المحكمة والأفراد العاملين فيها؛ وتشغيل أماكن المحكمة وصيانتها بما في ذلك مسائل الأمن؛ وتوفير خدمات المكتبة وصيانة المحفوظات؛ وخدمات المراسم؛ وتشغيل النظم الإلكترونية وصيانتها، بما في ذلك المعدات وقواعد البيانات وموقع المحكمة على شبكة الإنترنت؛ وتقديم الدعم الإداري واللوجستي اللازم لسفر القضاة في المهام الخاصة بالمحكمة. ويتولى أيضا إدارة برامج التمرن الداخلي والتدريب وبناء القدرات على تسوية المنازعات في إطار الاتفاقية. ويتولى قلم المحكمة أيضا تقديم المساعدة في إقامة علاقات مع الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، ومع الإدارات والوكالات المعنية التابعة لحكومة البلد المضيف وحكومات الدول الأطراف.

٢٦ - وهناك مسؤولية أخرى يتولاها قلم المحكمة هي إدارة الشؤون المالية للمحكمة وتشمل تنفيذ الميزانية، والتحضير لمراجعة الحسابات، وتحديد الفائض النقدي، وجمع التبرعات من الدول الأطراف البالغ عددها ١٦٧ دولة.

٢٧ - وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في العمل القضائي الذي تقوم به المحكمة منذ عام ٢٠٠٩ أدت إلى زيادة في حجم عمل قلم المحكمة، مما تطلب من الموظفين الاضطلاع بمزيد من المسؤوليات على مدى فترة طويلة من الزمن، بما في ذلك خلال أيام عطلة نهاية الأسبوع والعطل.

٢٨ - ولا يزال عدد الموظفين ٣٨ موظفا في الوقت الحاضر. ونظرا لمحدودية عدد الموظفين، يطلب من عدة موظفين أداء مجموعة مختلفة من المهام، ولا سيما خلال النظر في القضايا. وعندما يتعين تناول قضية من القضايا، يُستعان بدعم مؤقت إضافي (من المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين ومدوّني المحاضر الحرفية والمساعدة في مجال السكرتارية). غير أنه لأسباب تتعلق بالسرية على وجه الخصوص، ثمة مهام لا يمكن إسنادها إلى موظفين مؤقتين.

٢٩ - وفي هذا السياق، وبناء على استعراض أجراه خبير خارجي مستقل للتوصيفات الوظيفية لموظفي فئة الخدمات العامة، يقترح رفع رتبة وظيفتين في فئة الخدمات العامة من خ ع-٦ إلى خ ع-٧ بغية زيادة كفاءة عمل قلم المحكمة.

٣٠ - وفي هذا الصدد، يقترح إسناد مهام إضافية إلى شاغلي وظيفتي مساعد شخصي للرئيس ومساعد لغوي/دعم قضائي. وسوف تتألف هذه المهام الإضافية أساسا مما يلي:

(أ) فيما يتعلق بوظيفة مساعد شخصي للرئيس:

١' الإشراف على الكتبة الذين يقدمون المساعدة إلى القضاة؛

٢' تقديم المساعدة إلى الرئيس في إعداد وتنظيم مشاوراته مع ممثلي الأطراف في القضايا؛

(ب) فيما يتعلق بوظيفة مساعد لغوي/دعم قضائي، تقدم المساعدة في إدارة المتعاقدين الخارجيين (الترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين ومدوّني المحاضر الحرفية).

الزيادة والنقصان

٣١ - تواصل المحكمة، على نحو ما أُشير إليه في الفقرة ٦، الاسترشاد بنهج النمو الصفري عموماً في إعداد مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وتمشيا مع هذا النهج، تشير مقترحات الميزانية إلى الموضع التي حصلت فيها زيادات أو تخفيضات معينة مقابل اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

٣٢ - ويتضح من مقترحات ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وجود زيادات في بنودها التالية:

النفقات المتكررة وغير المتكررة

(أ) بالاستناد إلى تنقيح المرتب الأساسي الصافي السنوي ليصبح ٩٧٨ ١٧٢ دولاراً، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، زيد بند الميزانية المعنون "البدلات السنوية للقضاة" بمقدار ١٠٠ ١١٦ يورو مقارنة بالاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦؛

(ب) سيجري انتخاب الرئيس في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ويتطلب تغيير الرئاسة اعتماداً لمنحّي الانتداب والانتقال وتكاليف نقل الأمتعة للرئيس الجديد ومنحّي الانتقال والإعادة إلى الوطن للرئيس المنتهية ولايته. ونتيجة لذلك، تُتوقع زيادة قدرها ٢٠٠ ٩٥ يورو في بند الميزانية المعنون "التكاليف العامة للقضاة". وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ لم تتضمن اعتماداً لمنح الانتداب والانتقال والإعادة إلى الوطن وتكاليف نقل الأمتعة، لأنه لم تكن ثمة انتخابات رئاسية؛

(ج) ترصد ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ اعتماداً قدره ٨٠٠ ٣٣٧ ١ يورو لبند الميزانية المعنون "المعاشات التقاعدية قيد الدفع"، أي بزيادة قدرها ٥٥٥ ٠٠٠ يورو عن الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة أساساً إلى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو بنسبة ٢٢,٤٤ في المائة منذ آذار/مارس ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ تضمنت اعتمادات

لـ ١٠ قضاة سابقين و ٦ أزواج باقين على قيد الحياة، في حين تتضمن ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ اعتمادات لـ ١٣ من القضاة السابقين و ٦ أزواج باقين على قيد الحياة (انظر الفقرة ٧٤)؛

(د) يُرصد لبند الميزانية المعنون "معاشات القضاة المقبلين على التقاعد" اعتماد قدره ٥١٩ ٥٠٠ يورو لستة من القضاة السبعة^(٢) الذين تنتهي مدة خدمتهم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (انظر الفقرة ٧٥). ويشكل ذلك زيادة قدرها ٣٣٤ ٥٠٠ يورو عن الاعتماد الموافق عليه أخيراً للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ استناداً إلى نتيجة الانتخاب في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويتوقف المبلغ الذي سيستخدم في نهاية المطاف لتغطية الاحتياجات الفعلية للمحكمة على نتائج الانتخاب في عام ٢٠١٧. وعملاً بالنظام المالي للمحكمة، يعاد أي جزء غير مستعمل من المخصصات؛

(هـ) تستند تقديرات الميزانية المتعلقة بتكاليف الموظفين إلى التكاليف القياسية التي أصدرتها شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمانة العام للأمم المتحدة (التكاليف القياسية للمرتبات لعام ٢٠١٧، الإصدار ٢، المنطبقة على لاهاي). وعلى هذا الأساس، وفي ضوء رفع رتبة وظيفتين من فئة الخدمات العامة من خ ع-٦ إلى خ ع-٧ (انظر الفقرتين ٢٩ و ٣٠)، يقترح تخصيص مبلغ قدره ٥ ٠٨٨ ٠٠٠ يورو لبند الميزانية المعنون "الوظائف الثابتة" في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويمثل هذا المبلغ، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، زيادة قدرها ٢ ٨٠٠ يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦؛

(و) يرصد لبند الميزانية المعنون "التكاليف العامة للموظفين" اعتماد قدره ٢ ٢٤٩ ٨٠٠ يورو، أي بزيادة قدرها ٢٠٤ ٨٠٠ يورو عن الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن اشتراكات المحكمة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وخطة التأمين الطبي تُدفع بدولارات الولايات المتحدة، وأن مجموع هذين البندين يمثل نحو ٦٤ في المائة من مجموع التكاليف العامة للموظفين؛

(ز) يبلغ الاعتماد المرصود لبند "الموظفون المؤقتون للاجتماعات" ما قدره ٢٠٥ ٥٠٠ يورو، أي بزيادة ٧ ٦٠٠ يورو عن الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وتعزى هذه الزيادة أيضاً إلى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو، نظراً لأن مرتبات المترجمين الشفويين محددة بالدولار؛

(٢) أما القاضي المنتخب عام ٢٠١٦، فلن يكون قد أكمل، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، سنوات الخدمة الثلاث المطلوبة ليكون له الحق في معاش تقاعدي.

(ح) يتحدّد بدل التمثيل بدولارات الولايات المتحدة. ونظرا لارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو، سيزداد الاعتماد المخصّص لهذا البند من الميزانية بمقدار ٢ ٥٠٠ يورو عما اعتمد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦؛

(ط) يبلغ الاعتماد المرصود لبند الميزانية المعنون "صيانة أماكن العمل" ما قدره ٢ ٢٨٩ ٩٠٠ يورو، أي ما يمثل زيادة قدرها ١٣٠ ٩٠٠ يورو مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى ما يلي: '١' زيادة تكاليف عقد إدارة المرافق الحالي المبرم في عام ٢٠١٥؛ '٢' الزيادة المتوقعة في تكاليف العقد المتعلق بالخدمات الأمنية المقرر تمديده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ '٣' اعتماد إضافي لأعمال التصليح والصيانة التي لا يشملها اتفاق شغل مبنى المحكمة؛

(ي) يرصد لبند الميزانية المعنون "المكتبة - شراء الكتب والمنشورات" اعتماد قدره ٢٤٧ ٠٠٠ يورو، يمثل زيادة قدرها ٥ ٠٠٠ يورو عن الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الدوريات والاشتراكات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أسعار الاشتراكات في المجلات الرئيسية في مجال القانون الدولي قد ازدادت بنسبة تزيد عن ١٠ في المائة سنويا منذ عام ٢٠١١؛

(ك) عُدّلت النفقات المتكبّدة باليورو لاحتساب معدل التضخم، مما أسفر عن زيادة قدرها ١٠ ٦٠٠ يورو. وأخذ في الاعتبار معدل تضخم نسبته ٠,٤٩ في المائة، وفقا لما حدّده المكتب الإحصائي الألماني للفترة من آذار/مارس ٢٠١٤ إلى شباط/فبراير ٢٠١٦، في ما يتعلق بالبنود التالية:

- السفر لحضور الدورات
- التدريب
- السفر في مهام رسمية
- الضيافة
- استئجار المعدات وصيانتها
- الاتصالات
- خدمات متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)
- اللوازم والمواد

- الطباعة والتجليد الخارجيان

- شراء المعدات

التكاليف المتصلة بالقضايا

(ل) تشير تقديرات ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ البالغة ٩٠٠ ٤٧٨ ١ يورو إلى وجود قضيتين عاجلتين يتعين تمويلهما ضمن الجزء جيم المعنون (التكاليف المتصلة بالقضايا) (انظر الفقرة ٤٢ والمرفق السابع). وهذا المبلغ أقل من الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بما مقداره ١٧ ٢٠٠ يورو. وهذا ناتج عن الانخفاض في معدل بدل الإقامة اليومي بالنسبة لهامبورغ من ٣٢٢ يورو (في آذار/مارس ٢٠١٤) إلى ٢٧٧ يورو (آذار/مارس ٢٠١٦)؛

(م) تشمل تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ أيضا اعتمادات للنفقات المتصلة بقضيتين من القضايا من حيث الموضوع، هما القضيتان ٢٣ و ٢٥ (انظر الفقرات ٣٨ إلى ٤١ والمرفقين الثامن والتاسع). بمبلغ قدره ٩٠٠ ٩٢٧ ١ يورو. وسيستخدم هذا المبلغ لتمويل المصروفات المتصلة بجلسات الاستماع والمداولات واجتماعات لجنة الصياغة في القضيتين. ويزيد مبلغ ٩٠٠ ٩٢٧ ١ يورو عن الاعتماد المرصود للقضية من حيث الموضوع للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بمبلغ ٩٢٢ ٦٠٠ يورو. وتعزى هذه الزيادة إلى حقيقة أنه سيتعين على المحكمة، خلال الفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، أن تنظر في جزء من قضية من حيث الموضوع (١ ٠٠٥ ٧٥٠ يورو) (جلسة الاستماع والمداولات)، وستنظر الدائرة الخاصة في قضية كاملة من حيث الموضوع (٩٢٢ ١٥٠ يورو)، في حين أن ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ تضمنت اعتمادا لقضية واحدة فقط، وهي القضية ٢١، بمبلغ قدره ٣٠٠ ١ ٠٠٥ يورو يغطي المرحلة النهائية للقضية (من المداولات بشأن مسودة الفتوى إلى تلاوة الحكم: من ٢٣ شباط/فبراير إلى ٦ آذار/مارس ومن ٢٣ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥)؛

(ن) على هذا الأساس، يتوقع أن تزيد التكاليف المتصلة بالقضايا بمبلغ ٩٠٥ ٥٠٠ يورو عن تلك المعتمدة لميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦: أي بزيادة قدرها ٣٣١ ٣٠٠ يورو في الباب ١ (القضاة) وبزيادة قدرها ٥٧٤ ٢٠٠ يورو في الباب ٣ (تكاليف الموظفين).

٣٣ - ويتضح من مقترحات ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وجود انخفاضات في بنودها التالية:

النفقات المتكررة

(أ) يرصد مبلغ ٤٠٠ ٨٥١ يورو لبند الميزانية المعنون ”البدايات الخاصة للقضاة“، وهو أقل بمبلغ قدره ٦٦ ٥٠٠ يورو عن الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ويعزى هذا الانخفاض إلى خفض بدل الإقامة اليومي من ٣٢٢ يورو في آذار/مارس ٢٠١٤ إلى ٢٧٧ يورو في آذار/مارس ٢٠١٦؛

(ب) يرصد في إطار بند الميزانية المعنون ”الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)“ مبلغ قدره ١٠٠ ١٩ يورو لتغطية تكاليف مراجعة البيانات المالية للمحكمة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويمثل هذا المبلغ متوسط العروض التي تلقتها المحكمة، وهو أقل بمبلغ ١٧٠٠ يورو من المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وسيجري تعديل المبلغ الفعلي المقترح وفقا للقرار الذي سيُتخذ في اجتماع الدول الأطراف بشأن تعيين مراجع للحسابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ (الفترتان الماليتان ٢٠١٧-٢٠١٨ و ٢٠١٩-٢٠٢٠) وسوف يُحدّث وفقا لذلك القرار (انظر SPLOS/296).

التكاليف المتصلة بالقضايا

(ج) على النحو المشار إليه في الفقرة ١٥، ستنظم الدورات الإدارية، قدر الإمكان، في ربيع عام ٢٠١٧ وخريف عام ٢٠١٨ بالاقتران مع المداولات القضائية والمرافعات الشفوية في القضيتين ٢٣ و ٢٥. وعلى هذا الأساس، يقترح رصد مبلغ ٢٤٨ ٧٠٠ يورو لبند الميزانية المعنون ”سفر القضاة لحضور الاجتماعات، بمن فيهم القضاة المخصّصون“ في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وذلك يمثل نقصانا قدره ٦١ ٧٠٠ يورو مقارنة بالمبلغ الذي اعتمد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

٣٤ - ومع مراعاة الزيادات المقترحة في الفقرة ٣٢ (٢٠٠ ٤٣٢ يورو) وكذلك التخفيضات المشار إليها في الفقرة ٣٣ (٩٠٠ ١٢٩ يورو)، تُتوقع زيادة إجمالية في ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ قدرها ٣٠٠ ٣٠٢ يورو.

٣٥ - وجدّير بالملاحظة أن المبلغ الذي سيعاد من الفوائض النقدي للفترة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤ حُدّد بمبلغ ٦٦٩ ٨٣٧ يورو (انظر SPLOS/295). وسيُخصم من هذا المبلغ، اعتبارا من ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦، ما قدره ٤٩١ ٧٥٧ يورو من اشتراكات الدول الأطراف في ميزانية عام ٢٠١٧، وسيُحتفظ بالمبلغ المتبقي وقدره ١٧٨ ٨٠ يورو ريثما تسدّد الدول الأطراف المعنية اشتراكاتها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ وفقا للمادة ٤ من النظام المالي للمحكمة.

ثانيا - مشروع الميزانية المقترحة

الجزء جيم (البابان ١١ و ١٢) التكاليف المتصلة بالقضايا

٣٦ - ستبدأ المداوولات في القضية رقم ٢٣ في أوائل عام ٢٠١٧ وستنتهي في حريف عام ٢٠١٧. وعليه، فإن التكاليف المتصلة بالمداوولات وجلسات الاستماع في القضية رقم ٢٣ ستُمَوَّل من ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ومن المتوقع أيضا أن تُعقد جلسات الاستماع وجزء من المداوولات واجتماعات لجنة الصياغة في القضية رقم ٢٥ خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وبالتالي، ستُمَوَّل التكاليف المتعلقة بذلك من ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٣٧ - وفي ضوء التجربة المكتسبة من القضايا السابقة، تتوقع الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ الأعمال القضائية التالية المتعلقة بالقضيتين رقم ٢٣ ورقم ٢٥:

(أ) القضية رقم ٢٣ (انظر المرفق الثامن): ٩ أيام للمرافعات الشفوية و ٤٣ يوما من اجتماعات الدائرة الخاصة (بما يشمل قاضيين مخصَّصين) و ٢٨ يوما من اجتماعات لجنة الصياغة؛

(ب) القضية رقم ٢٥ (انظر المرفق التاسع): ٧ أيام للمرافعات الشفوية و ١٧ يوما من جلسات المحكمة و ١٤ يوما من اجتماعات لجنة الصياغة؛

(ج) الدعاوى القضائية العاجلة (انظر المرفق السابع): ٤٢ يوما من الجلسات خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ تشمل جلسات الاستماع والمداوولات وتلاوة الأوامر والأحكام.

القضية رقم ٢٣ (التزاع المتعلق بترسيم الحدود البحرية بين غانا وكوت ديفوار في المحيط الأطلسي (غانا ضد كوت ديفوار))

٣٨ - قُدمت الدعوى في القضية رقم ٢٣ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وعملا بلائحة المحكمة وبالقرار المتعلق بالممارسة القضائية الداخلية للمحكمة، ستعقد الدائرة الخاصة في عام ٢٠١٧ جلسات لإجراء مداوولات ومرافعات شفوية على النحو التالي:

(أ) المداوولات المعقودة قبل المرافعات الشفوية بموجب المادة ٦٨ من اللائحة: يومان؛

(ب) المرافعات الشفوية بموجب المادة ٦٩ من اللائحة: ٩ أيام؛

(ج) المداولات الأولية بعد المرافعات الشفوية بموجب المادة ٥ من القرار المتعلق بالممارسات القضائية الداخلية: ١٤ يوما؛

(د) اجتماع لجنة الصياغة بموجب المادة ٧ من القرار المتعلق بالممارسة القضائية الداخلية: ١٤ يوما (مسودة الحكم الأولى)؛

(هـ) اجتماع لجنة الصياغة بموجب المادة ٧ من القرار المتعلق بالممارسة القضائية الداخلية: ١٤ يوما (مسودة الحكم الثانية)؛

(و) المداولات المتعلقة بمسودة الحكم بموجب المادة ٨ من القرار المتعلق بالممارسات القضائية الداخلية، وتلاوة الحكم: ٢٧ يوما.

٣٩ - وستعقد هذه الجلسات، قدر الإمكان، بالاقتران مع الدورات الإدارية للمحكمة للحد من تكاليف السفر. وتُقدَّر التكاليف بمبلغ ٩٩٢ ١٥٠ يورو وترد تفاصيلها في المرفق الثامن.

القضية رقم ٢٥ (قضية السفينة "نورستار" (بنما ضد إيطاليا))

٤٠ - قُدمت الدعوى في القضية رقم ٢٥ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وعملا بلائحة المحكمة والقرار المتعلق بالممارسة القضائية الداخلية للمحكمة، ستعقد المحكمة جلسات في عام ٢٠١٨ لإجراء مداولات ومرافعات شفوية على النحو التالي:

(أ) المداولات المعقودة قبل المرافعات الشفوية بموجب المادة ٦٨ من اللائحة: يومان؛

(ب) المرافعات الشفوية بموجب المادة ٦٩ من اللائحة: ٧ أيام؛

(ج) المداولات الأولية بعد المرافعات الشفوية بموجب المادة ٥ من القرار المتعلق بالممارسات القضائية الداخلية: ١٥ يوما؛

(د) اجتماع لجنة الصياغة بموجب المادة ٧ من القرار المتعلق بالممارسة القضائية الداخلية: ١٤ يوما (مسودة الحكم الأولى).

٤١ - وستعقد هذه الجلسات، قدر الإمكان، بالاقتران مع الدورات الإدارية للمحكمة للحد من تكاليف السفر. وتُقدَّر التكاليف بمبلغ ١ ٠٠٥ ٧٥٠ يورو وترد تفاصيلها في المرفق التاسع.

الدعاوى القضائية العاجلة

٤٢ - وفقا للاحتياجات القضائية للمحكمة، يقترح أن تُدرج في إطار الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا) تكاليف ستة أسابيع من الجلسات في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ للنظر في قضيتين عاجلتين ولتغطية ما يرتبط بهما من تكاليف تناسية لإجراء جلسات الاستماع والمداولات وتلاوة الأوامر والأحكام. وتشمل التكاليف المرتبطة بذلك أيضا تكاليف سفر القضاة إلى هامبورغ، وتكاليف الموظفين المؤقتين للاجتماعات، وتكاليف العمل الإضافي. وترد في المرفق السابع تفاصيل هذا الاعتماد البالغ ٩٠٠ ٤٧٨ ١ يورو. وهو ما يمثل نقصانا قدره ٢٠٠ ١٧ يورو مقارنة بالاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ولن يُستخدم هذا الاعتماد إلا إذا اجتمعت المحكمة للنظر في القضايا.

مجموع التقديرات

٤٣ - تبلغ تقديرات تكاليف القضيتين رقم ٢٣ ورقم ٢٥ ودعويين قضائيتين عاجلتين ما مجموعه ٨٠٠ ٤٠٦ ٣ يورو، أي بزيادة قدرها ٥٠٠ ٩٠٥ يورو مقارنة بالاعتمادات التي جرت الموافقة عليها في إطار الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا) من ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

الباب ١١

القضاة

١-١١ البدلات الخاصة

٤٤ - يُقترح رصد اعتماد قدره ٤٠٠ ٨٢٨ يورو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ لتغطية البدلات الخاصة وبدلات الإقامة المقررة للقضاة في ما يتصل بدعويين قضائيتين عاجلتين. ويشمل ذلك بدلا خاصا للأعمال التحضيرية يستند حسابه إلى ستة أسابيع عدد الأيام المقررة للجلسات القضائية. وبالنسبة للقضيتين رقم ٢٣ ورقم ٢٥، يُتوخى رصد مبلغ ٨٠٠ ٨٣٧ يورو لتغطية البدلات الخاصة وبدلات الإقامة للقضاة. ويشمل ذلك بدلا خاصا للأعمال التحضيرية يستند حسابه إلى ثلثي عدد الأيام المقررة للجلسات القضائية. وعلى هذا الأساس، يبلغ مجموع الاعتماد المتعلق بالبدلات الخاصة بالنسبة للقضيتين رقم ٢٣ ورقم ٢٥ ودعويين قضائيتين عاجلتين ما قدره ٢٠٠ ٦٦٦ ١ يورو.

١١-٢ أتعاب القاضيين المخصّصين

٤٥ - أُدرج اعتماد قدره ٢٠٠ ١٠٨ يورو لتغطية الأتعاب المدفوعة إلى قاضيين مخصّصين عن جلسات لمدة ستة أسابيع و ٣٦ يوما من الأعمال التحضيرية المتعلقة بدعويين قضائيتين عاجلتين. وبالنسبة للقضيتين رقم ٢٣ ورقم ٢٥، يقترح مبلغ ٩٠٠ ١٩٧ يورو لتغطية أتعاب قاضيين مخصّصين في كل قضية. وتتألف أتعاب القاضيين المخصّصين من بدل سنوي وبدل خاص (شاملا البدل الخاص لقاء الأعمال التحضيرية) وبدل إقامة يومي. وعلى غرار ما يُطبّق بشأن أعضاء المحكمة، فإن حساب البدل الخاص المقرّر للقاضيين المخصّصين لقاء الأعمال التحضيرية يستند أيضا إلى ستة أسابيع (الدعاوى القضائية العاجلة) وثلاثي (الموضوع) عدد أيام الجلسات القضائية التي يشارك فيها. ويبلغ الاعتماد الإجمالي لهذا البند في الميزانية المخصص لتغطية القضيتين رقم ٢٣ ورقم ٢٥ ودعويين قضائيتين عاجلتين ما قدره ١٠٠ ٣٠٦ يورو.

١١-٣ سفر القضاة، بمن فيهم القاضيان المخصّصان، لحضور الجلسات

٤٦ - يلزم رصد مبلغ ٧٠٠ ٢٤٨ يورو لتغطية تكاليف سفر القضاة في ما يتعلق بالقضيتين رقم ٢٣ ورقم ٢٥ ودعويين قضائيتين عاجلتين في الفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨.

٤٧ - ومن هذا المبلغ، يُتوخى رصد اعتماد قدره ٢٠٠ ١٥٢ يورو لتغطية تكاليف سفر القضاة، بمن فيهم القاضيان المخصّصان، في ما يتعلق بدعويين قضائيتين عاجلتين في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٤٨ - ويُقترح رصد مبلغ ٥٠٠ ٩٦ يورو لتمويل تكاليف سفر القضاة في القضيتين رقم ٢٣ ورقم ٢٥. وفيما يلي الرحلات المتوخاة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ في ما يتعلق بالقضيتين رقم ٢٣ ورقم ٢٥:

(أ) القضية رقم ٢٣ (التّزاع المتعلق بترسيم الحدود البحرية بين غانا وكوت ديفوار في المحيط الأطلسي (غانا ضد كوت ديفوار))

١' رحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء الدائرة الخاصة قبل المرافعات الشفوية؛

٢' رحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء الدائرة الخاصة لإجراء مداولات بشأن مسودة الحكم الثانية؛

٣' رحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء الدائرة الخاصة لإجراء مداولات بشأن مسودة الحكم النهائية وإقرار الحكم وتلاوته؛

٤' رحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء لجنة الصياغة.

وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٥، ستنظم الدورة الثالثة والأربعون للمحكمة في ربيع عام ٢٠١٧ قدر الإمكان، بالاقتران مع المداولات القضائية في القضية رقم ٢٣ بشأن مسودة الحكم. وبالتالي، سوف تُحسب تكاليف السفر المتعلقة بالقضية رقم ٢٣ على أساس ثلاث رحلات ذهابا وإيابا (وليس أربع رحلات) لثلاثة من أعضاء الدائرة الخاصة، وأربع رحلات ذهابا وإيابا للقاضيين مخصّصين، ورحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء لجنة الصياغة.

(ب) القضية رقم ٢٥ (السفينة "نورستار" (بنما ضد إيطاليا)): رحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء لجنة الصياغة.

ستنظم الدورة السادسة والأربعون قدر الإمكان في خريف عام ٢٠١٨ بالاقتران مع المداولات القضائية في القضية رقم ٢٥. وبالتالي، سوف تُحسب تكاليف السفر المتعلقة بالقضية رقم ٢٥ على أساس رحلتين ذهابا وإيابا للقاضيين المخصّصين ورحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء لجنة الصياغة.

الباب ١٢

تكاليف الموظفين

١٢-١ الموظفين المؤقتون للاجتماعات

٤٩ - رُصد اعتماد منفصل لأغراض الموظفين المؤقتين للاجتماعات من أجل تغطية التكاليف المتصلة بالقضايا. ويغطي هذا الاعتماد المرتبات والتكاليف المتعلقة بسفر المترجمين الشفويين، ومدوّني المحاضر الحرفية، والمراجعين، والمترجمين التحريريين، ومشغلي الأجهزة السمعية، والطابعين اللغويين الإضافيين الذين يُوظّفون خصيصا لخدمة الاجتماعات، بما في ذلك جلسات الاستماع والمداولات القضائية. ويغطي هذا الاعتماد أيضا تكاليف الموظفين والأفراد الآخرين المتصلين بخدمات المؤتمرات اللازمين لخدمة الاجتماعات. ويأخذ المبلغ المقترح في الاعتبار أن الموظفين، ولا سيما المترجمون التحريريون والمترجمون الشفويون ومدوّنو المحاضر الحرفية، ليسوا جميعهم متوافرين بسهولة في مقر المحكمة.

٥٠ - وتستند تقديرات تكاليف الترجمة الشفوية إلى الأحكام والشروط المطبقة في منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الحاجة إلى توفير خدمات الترجمة الشفوية خلال مهلة قصيرة، ولا سيما أثناء النظر في الدعاوى القضائية العاجلة. ويتطلب هذا الأمر العمل خلال عطلات نهاية الأسبوع وأيام العطل الرسمية والاجتماعات الليلية. وتأخذ التقديرات المتعلقة بنفقات

الترجمة التحريرية في الاعتبار حجم العمل المتصل بالدعوى القضائية العاجلة وبالقضيتين رقم ٢٣ ورقم ٢٥ التي يمكن استيعابها داخليا ومتوسط عدد الصفحات التي يتعين الاستعانة بمصادر خارجية لترجمتها تحريريا، والذي تطبق عليه المحكمة أسعار الترجمة التحريرية التعاقدية المحددة من مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٥١ - ومع مراعاة ازدياد الأسعار المطبقة على خدمات المترجمين التحريريين والشفويين ومدوّني المحاضر الحرفية، يقترح مبلغ إجمالي قدره ٨٠٠ ١٤٠ يورو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ونظرا لازدياد عدد الجلسات القضائية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ مقارنة بعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، فإن ذلك يمثل زيادة قدرها ٥٦٣ ٠٠٠ يورو مقارنة بالاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

١٢-٢ العمل الإضافي

٥٢ - يطلب إلى الكثير من الموظفين العمل خارج ساعات العمل الاعتيادية، لا سيما أثناء النظر في الدعوى القضائية العاجلة وهذا أمر لا بد منه إذا أريد للمحكمة أن تتمكن من إصدار أحكامها في غضون فترات زمنية قصيرة. ولا يمكن دائما الاستعاضة عن المدفوعات المستحقة لقاء العمل الإضافي بإجازات تعويضية، وبخاصة في قلم محكمة صغير الحجم. ويُقترح تخصيص مبلغ ٥٠٠ ٢٢ يورو لتغطية تكاليف العمل الإضافي أثناء النظر في الدعويين القضائيتين العاجلتين في فترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨. وسيلزم تخصيص اثنين وثلاثين أسبوعا للنظر في القضيتين رقم ٢٣ ورقم ٢٥، ولا مفر من العمل الإضافي أثناء المداولات. ويُقترح رصد مبلغ ٥٠٠ ٢٢ يورو لتغطية العمل الإضافي أثناء النظر في القضيتين رقم ٢٣ ورقم ٢٥. ويُقترح اعتماد إجمالي قدره ٤٥ ٠٠٠ يورو لهذا البند من الميزانية، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ١١ يورو مقارنة بالاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

الجزء ألف (الأبواب من ١ إلى ٨) النفقات المتكررة

٥٣ - كما كان الحال في السنوات السابقة، ستعقد المحكمة جلسات تستغرق ٤ أسابيع خلال كل سنة تقويمية للنظر في المسائل القانونية المتعلقة بأداء مهامها القضائية علاوة على معالجة القضايا الإدارية والتنظيمية. وستُعقد دورة لمدة أسبوعين في شباط/فبراير - آذار/مارس ودورة أخرى في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة.

٥٤ - وخلال هاتين الدورتين، ستنظر في المسائل المتصلة بعمل المحكمة المحكمة بكامل هيئتها، واللجنة المعنية بالقواعد والممارسات القضائية، وكذلك دوائر المحكمة، أي غرفة منازعات قاع البحار، والغرفة المعنية بتسوية المنازعات المتصلة بتعيين الحدود البحرية، وغرفة منازعات البيئة البحرية، وغرفة منازعات مصائد الأسماك. وكانت المواضيع التي جرى تناولها خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ هي التالية: المسائل المتعلقة باختصاص المحكمة؛ ولائحة المحكمة؛ والإجراءات الإلزامية والطوعية بموجب الاتفاقية. كما أحاطت المحكمة علماً بالمعلومات المقدمة عن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام؛ والمعلومات المقدمة عن ممارسات الدول في ما يتعلق بمبلغ الضمان المطلوب في القضايا التي تُحتجز فيها السفن بسبب مخالفات الصيد وتلويث البيئة؛ والمعلومات المتعلقة بمختلف أشكال العنف المرتكب في البحار.

٥٥ - وتتناول المحكمة في هذه الاجتماعات مسائل إدارية وتنظيمية. ولضمان معالجة هذه المسائل بكفاءة، أنشأت المحكمة لجنا خاصة تتكوّن من قضاة تحيل إليهم المحكمة شتى المسائل كي ينظروا فيها بالتفصيل ويقدموا بشأنها توصيات للموافقة عليها في الجلسات العامة (لجنة الميزانية والمالية؛ ولجنة شؤون الموظفين والإدارة؛ ولجنة العلاقات العامة؛ ولجنة المباني والنظم الإلكترونية؛ واللجنة المعنية بالمكتبات والمحفوظات والمنشورات). وتشمل المسائل الإدارية التي يجري تناولها القرارات التي ستتخذ في ما يتصل بتعيين الموظفين، والإشراف على العمل وتنظيم قلم المحكمة، وصيانة مباني المحكمة وما يتصل بها من مرافق، والعلاقات العامة ومنشورات المحكمة من قبيل الأحكام والأوامر، وإعداد مشروع الميزانية، والتقرير السنوي، والمقترحات المقدمة إلى اجتماع الدول الأطراف.

الباب ١

القضاة

٥٦ - وفقا للقرار الصادر عن الاجتماع الثاني للدول الأطراف، سيُتخذ مستوى أجر القضاة في محكمة العدل الدولية أساسا للمقارنة (SPLOS/4). وبمراعاة أجور قضاة محكمة العدل الدولية، أصبح المرتب الأساسي السنوي لقضاة محكمة قانون البحار، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، في المستوى المشار إليه في الفقرة ٢٢ أعلاه.

٥٧ - وترد في المرفق الخامس تقديرات الميزانية المتصلة بأجور القضاة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ الواردة في إطار الجزء ألف (النفقات المتكررة).

٥٨ - وعلى غرار ما جرى في السنوات السابقة، ستدرج الاعتمادات المتعلقة بالقضايا في إطار الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا) وستستخدم لهذه الأغراض فقط (انظر الجزء جيم والمرفقات السابع والثامن والتاسع).

١-١ البدلات السنوية

٥٩ - يتألف بند الميزانية هذا مما يلي: البدلات السنوية لرئيس المحكمة وأعضائها الآخرين وبدلات الرئيس ونائب الرئيس (انظر المرفق الخامس).

٦٠ - ويتعين على الرئيس أن يكون موجودا في مقر المحكمة، وهو يتقاضى أجرا سنويا قدره ٩٧٨ ١٧٢ دولارا. ويبلغ البدل السنوي لأعضاء المحكمة الآخرين ثلث الحد الأقصى للأجر السنوي (٦٥٩ ٥٧ دولارا).

٦١ - ويتقاضى الرئيس علاوة على ذلك بدلا سنويا قدره ٢٥ ٠٠٠ دولار تمشيا مع الممارسة المتبعة في محكمة العدل الدولية، التي أصبح يحقُّ لرئيسها تقاضي هذا المبلغ منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عملا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (انظر القرار ٢٥٨/٦٥، الفقرة ٦). ولا يحقُّ للرئيس أن يتقاضى بدلا خاصا أو بدل إقامة لقاء حضور جلسات المحكمة.

٦٢ - ويتقاضى نائب الرئيس بدلا عن كل يوم يتولى فيه الرئاسة. وقد حُدِّد مقدار هذا البدل بمبلغ ثابت قدره ١٥٦ دولارا في اليوم تمشيا مع الممارسة المتبعة في محكمة العدل الدولية، التي أصبح يحقُّ لنائب رئيسها تقاضي هذا المبلغ منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عملا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (انظر القرار ٢٥٨/٦٥، الفقرة ٦). وقد حُسِّبت مخصصات الميزانية على أساس الافتراض نفسه الذي طُبِّق على ميزانية الفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦، أي أن يكون نائب الرئيس موجودا في مقر المحكمة للعمل رئيسا لها لمدة أسبوعين في السنة (وهذا يشمل بدل إقامة يومي عن ١٤ يوما، وبدلا خاصا عن ١٠ أيام يشارك فيها نائب الرئيس في عمل المحكمة، وبدلا خاصا عن ١٠ أيام يعمل فيها رئيسا للمحكمة). وتبعاً لذلك، فقد خُصِّص اعتماد قدره ٨٠٠ ٩ يورو في السنة للوفاء بهذا المطلب. وهذا يمثل انخفاضاً سنوياً قدره ٥٦٧ يورو مقارنة بالمخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ (٣٦٧ ١٠ يورو) بسبب انخفاض بدل الإقامة اليومي المطبَّق على هامبورغ.

٦٣ - ويُقترح في إطار هذا البند من الميزانية اعتماد قدره ٤٠٠ ١٢٤ ٣ يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ١١٦ يورو مقارنة بالاعتماد الذي أُقِرَّ لميزانية الفترة

٢٠١٥-٢٠١٦. وتُعزى هذه الزيادة إلى الأثر المزدوج الناتج عن ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو وتنقيح أجور القضاة ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٢-١ البدلات الخاصة

٦٤ - يتقاضى القضاة بدلا خاصا عن كل يوم يزاولون فيه أعمال المحكمة خلال دوراتها. ويدفع أيضا لكل قاض بدل إقامة عن كل يوم يُطلب إليه فيه الحضور إلى مقر المحكمة (انظر المرفق الخامس).

٦٥ - ويجوز أن يُدفع للقضاة بدل خاص عن الأعمال التحضيرية التي يقومون بها قبل انعقاد جلسات المحكمة. ويُدفع للقضاة أيضا بدل إقامة عندما يضطرون بأعمال تحضيرية تتصل بأنشطة المحكمة خارج أماكن إقامتهم المعتادة.

٦٦ - وفي ما يتعلق بالجلسات التي تستغرق إجمالا ٤ أسابيع في كل سنة، يُقترح، كما كان الحال في الماضي، رصد اعتماد لبدل خاص لعشرين قاضيا عن الأعمال التحضيرية التي يقومون بها لفترات يبلغ مجموعها ١٠ أيام لكل منهم. ويخضع دفع هذا البدل لإذن من رئيس المحكمة.

٦٧ - وفي فترات الميزانيات السابقة، جرت الموافقة على رصد اعتمادات في ما يتعلق ببدل الإقامة عن الأعمال التحضيرية لمدة مجموعها سبعة أيام لعدد من القضاة لا يتجاوز العشرة في السنة. واستنادا إلى المعيار نفسه (بدل إقامة يومي لمدة ٧٠ يوما)، يقترح رصد مبلغ قدره ٥٤ ٢٠٠ يورو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وقد يستخدم هذا الاعتماد، بعد أن يأذن الرئيس بذلك، لدفع بدلات الإقامة اليومية للقضاة أثناء أدائهم عملا تحضيريا خارج أماكن إقامتهم المعتادة، أو لدفع البدلات الخاصة وبدلات الإقامة اليومية لدى اضطلاعهم بأعمال المحكمة، من قبيل الاجتماعات الخاصة التي تعقدها لجنة الميزانية والشؤون المالية لإعداد مقترحات ميزانية فترة السنتين.

٦٨ - ويرصد اعتماد قدره ٤٠٠ ٨٥١ يورو تحت هذا البند من الميزانية على أساس سعر الصرف ومضاعف تسوية مقر العمل لشهر آذار/مارس ٢٠١٦. ويمثل هذا انخفاضاً قدره ٦٦ ٥٠٠ يورو مقارنة بالمخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بسبب انخفاض بدل الإقامة اليومي المطبق على هامبورغ.

٣-١ السفر لحضور الدوريتين

٦٩ - يغطي هذا البند من الميزانية تكاليف سفر القضاة إلى هامبورغ لحضور الدوريتين خلال الفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨. وقد رُصد اعتماد قدره ٧٠٠ ٢٧٦ يورو لتلبية هذه الاحتياجات. أما مبلغ ٣٥٠ ١٣٨ يورو، الذي يمثل المبلغ المخصص سنوياً، فعادة ما يرصد لتغطية تكاليف سفر ٢٠ قاضياً كل سنة لحضور الدوريتين. وكما ذُكر في الفقرة ١٥، ستُنظَّم الدوريتان في موعدين يتزامنان، قدر الإمكان، مع المداولات القضائية في القضيتين رقم ٢٣ ورقم ٢٥. وقد عُدِّل الاعتماد المرصود لسفر القضاة لحضور الدوريتين استناداً إلى معدل تضخم نسبته ٤٩,٠ في المائة، مما أسفر عن زيادة قدرها ١٠٠ ٢ يورو.

٤-١ التكاليف العامة

٧٠ - يشمل هذا البند من الميزانية التكاليف العامة المتصلة برئيس المحكمة، وخطوة التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل، ورد الضرائب الوطنية، فضلاً عن تكاليف نقل الأمتعة الشخصية للقضاة الذين تنتهي ولايتهم في الفترة المالية المعنية (انظر المرفق السادس).

٧١ - وتجدر الإشارة إلى أنه سيجري انتخاب الرئيس في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ويتطلب تغيير الرئاسة اعتماداً لمنح الانتداب والانتقال وتكاليف نقل الأمتعة للرئيس الجديد ومنح الانتقال وإعادة إلى الوطن للرئيس المنتهية ولايته. ولم تدرج هذه التكاليف في ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، حيث لم تكن هناك انتخابات رئاسية خلال تلك الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، يتوخى توفير ٢٠٠ ٧ يورو في عام ٢٠١٧ لقاء تكاليف نقل الأمتعة لستة من أصل سبعة قضاة تنتهي مدة عضويتهم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧^(٣). وسيتوقف المبلغ الذي سيستخدم فعالاً على نتيجة الانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويُقترح، على هذا الأساس، في إطار هذا البند من الميزانية، رصد مبلغ إجمالي قدره ٥٠٠ ١٤٠ يورو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ٩٥ يورو مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

(٣) تشمل التكاليف العاملة المتصلة برئيس المحكمة تكاليف نقل الأمتعة المنزلية والشخصية للرئيس الذي تنتهي ولايته في عام ٢٠١٧.

الباب ٢

نظام المعاشات التقاعدية للقضاة

٧٢ - أقرّ في الاجتماع التاسع للدول الأطراف نظام خطة المعاشات التقاعدية لأعضاء المحكمة الدولية لقانون البحار (SPLOS/47).

٧٣ - ومن أجل تغطية تكاليف دفع المعاشات التقاعدية، يُقترح رصد مبلغ إجمالي قدره ٣٠٠ ٨٥٧ يورو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ (انظر المرفق العاشر). وللأسباب المبينة في الفقرة ٣٠ (ج) و (د)، يمثل المبلغ زيادة قدرها ٨٨٩ ٥٠٠ يورو مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ويتوقف المبلغ الذي سيستخدم لتغطية الاحتياجات الفعلية للمحكمة على نتائج الانتخاب في عام ٢٠١٧. وعملا بالنظام المالي للمحكمة، يعاد أي جزء غير مستعمل من المخصصات المقترحة.

١-٢ المعاشات التقاعدية قيد الدفع

٧٤ - تُدفع المعاشات التقاعدية، في الوقت الحاضر، لـ ١٣ قاضيا سابقا، ولأزواج باقين على قيد الحياة عددهم ستة. وسيستمر دفع المعاشات التقاعدية إليهم عن كامل الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وسيطلب ذلك رصد مبلغ قدره ٨٠٠ ٣٥٧ يورو. وهذا بمبلغ يزيد بـ ٥٥٥ ٠٠٠ يورو عن الاعتماد الذي أقرّ للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وتُعزى هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس ٢٠١٤ (٠,٧٣١) إلى آذار/مارس ٢٠١٦ (٠,٨٩٥) وإلى زيادة عدد القضاة السابقين.

٢-٢ معاشات القضاة المقبلين على التقاعد

٧٥ - سيكون شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧ هو موعد الانتخاب الذي يجري كل ثلاث سنوات ملء الشواغر التي ستنشأ عن انقضاء خدمة سبعة قضاة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وبما أنه سيكون من حق ستة من أولئك القضاة^(٤) الحصول على معاش تقاعدي ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ينبغي أن يُرصد في ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ اعتماد لدفع معاشاتهم التقاعدية لفترة الـ ١٥ شهرا الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وسيصل ذلك المبلغ إلى ٥١٩ ٥٠٠ يورو، وهو يزيد بمبلغ ٣٣٤ ٥٠٠ يورو

(٤) أما القاضى المنتخب عام ٢٠١٦، فلن يكون قد أكمل، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، سنوات الخدمة الثلاث المطلوبة ليكون له الحق في معاش تقاعدي.

عن الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ويتوقف المبلغ الذي سيستخدم لتغطية الاحتياجات الفعلية للمحكمة على نتائج الانتخاب في عام ٢٠١٧. وعملا بالنظام المالي للمحكمة، يعاد أي جزء غير مستعمل من المخصصات المقترحة.

الباب ٣ تكاليف الموظفين

١-٣ الوظائف الثابتة

٧٦ - يقتضي سير العمل في المحكمة اضطلاع قلمها بمسؤوليات متعددة ومتنوعة، ولا سيما المهام القانونية والإدارية.

٧٧ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرتين ٢٩ و ٣٠، يُقترح رفع رتبة وظيفتين في فئة الخدمات العامة من خ ع ٦- إلى خ ع ٧- (المساعد الشخصي للرئيس ومساعد لغوي/دعم قضائي). والهدف من هذا الاقتراح هو كفالة زيادة كفاءة عمل قلم المحكمة.

٧٨ - ويستند هذا الاقتراح إلى المهام الإضافية التالية التي يتعين على شاغلي هاتين الوظيفتين الاضطلاع بها:

المساعد الشخصي للرئيس

(أ) تستدعي زيادة عبء العمل الناجم عن الأنشطة القضائية على مر السنين توظيف مساعد شخصي للرئيس لأداء مهام إضافية لمساعدة الرئيس في إعداد وتنظيم المشاورات مع ممثلي الأطراف في القضايا المعروضة على المحكمة أو لمساعدته عندما يُطلب منه العمل بصفته سلطة تعيين المحكمين بموجب المرفق السابع من الاتفاقية؛

(ب) وبالمثل، تتطلب الجلسات القضائية للمحكمة توظيف موظفين مؤقتين لتقديم المساعدة السكرتارية إلى القضاة أثناء إقامتهم في هامبورغ. وينبغي تنسيق عمل الموظفين المؤقتين وتنظيمه، وهذه مهمة منوطة بالمساعد الشخصي للرئيس؛

مساعد لغوي/دعم قضائي

(ج) تستلزم زيادة عبء العمل الناجمة عن الأنشطة القضائية على مر السنين توظيف عدد من الموظفين المؤقتين لمساعدة قلم المحكمة في القيام بمهامه في الشؤون اللغوية (الترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون ومدوّنو المحاضر الحرفية). وهذا يعني ضرورة أن تُؤدّى المهام في اختيار الموظفين المؤقتين وتعيينهم تحت إشراف رئيس الخدمات اللغوية.

٧٩ - وقد يضاف إلى ذلك أن المهام المذكورة أعلاه قد قيّمها الخبير الاستشاري الخارجي الذي أعرب فيه عن رأي مفاده أن هذه المهام الإضافية سوف تتطلب رفع رتبة الوظيفة إلى خ ع-٧.

٨٠ - واستناداً إلى اقتراح رفع رتبة الوظيفتين، سوف تبلغ التكاليف التقديرية ٢٠٠ ٥٣ يورو لمدة سنتين.

٨١ - ويرد في المرفق الثاني بيان الاحتياجات من الوظائف للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بالنسبة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا، أما الاحتياجات من موظفي فئة الخدمات العامة فيرد بيانها في المرفق الثالث.

٨٢ - وتستند تقديرات الميزانية المتعلقة بتكاليف الموظفين إلى التكاليف القياسية التي أصدرتها شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمانة العام للأمم المتحدة (التكاليف القياسية للمرتبات، الإصدار ٢، المنطبقة على لاهاي لعام ٢٠١٧). وعلى هذا الأساس، يُقترح تخصيص مبلغ ٥ ٠٨٨ ٠٠٠ يورو للوظائف الثابتة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويمثل هذا المبلغ، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، زيادة قدرها ٢ ٨٠٠ يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

٣-٢ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين/المبالغ الدائنة

٨٣ - وفقاً لمقرر الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف (انظر SPLOS/98، الفقرة (أ))، تتضمن مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بنداً مستقلاً أُفرد في الميزانية لمبلغ دائن يتصل بمبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين مدرج ضمن تكاليف الوظائف الثابتة. وبناءً على ذلك، سيجري تحديد اشتراكات الدول الأطراف على أساس المرتبات الصافية.

٣-٤ التكاليف العامة للموظفين

٨٤ - تشمل التكاليف العامة للموظفين مختلف مستحقّاتهم، بما في ذلك اشتراكات المعاشات التقاعدية، واشتراكات التأمين الصحي، ومنح التعليم، وبدلات اللغة والإعالة، وفق ما يقتضيه النظامان الأساسي والإداري لموظفي المحكمة. ووفقاً للممارسة التي درجت عليها الأمم المتحدة، يُحسب الاعتماد اللازم بتطبيق نسبة مئوية معينة على صافي أجور الموظفين. وتتولى شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة مسؤولية تحديد مختلف النسب المئوية المتعلقة بالتكاليف العامة للموظفين التي يتعين تطبيقها في مختلف مراكز العمل في جميع أنحاء العالم.

٨٥ - ولم تحدّد الأمم المتحدة بعدُ معدلا مستقلا ينطبق على هامبورغ، وقد اتخذت المحكمة من لاهاي أساسا للمقارنة بغرض ميزنة التكاليف العامة للموظفين فيما يتعلق بميزانيات المحكمة للفترات المالية من ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ومنذ الفترة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، حسبت المحكمة تكاليفها العامة للموظفين على أساس تقديرات الاحتياجات الفعلية.

٨٦ - ويُحدّد معدل التكاليف العامة للموظفين لعام ٢٠١٧ المنطبق على لاهاي بقيمة ثابتة تبلغ ٣٧,٤٦ في المائة، وفقا للتكاليف القياسية للمرتبات التي حدّدتها الأمم المتحدة في الإصدار ٢. وعلى هذا الأساس، تبلغ التكاليف العامة للموظفين ٩٥٣ ٠٠٠ يورو سنويا. بيد أن التقديرات أُعدّت، على غرار الوضع بالنسبة للفترات المالية الخمس السابقة (من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٦)، على أساس الاحتياجات الفعلية للفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨. وتبلغ هذه التقديرات ٢ ٢٤٩ ٨٠٠ يورو لكل فترة سنتين، وهو يمثل زيادة قدرها ٨٠٠ ٢٠٤ يورو لمدة سنتين عن الاعتماد الذي أُقرّ للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ (انظر المرفق الثاني عشر). وتُعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو، لأن قرابة نصف الاعتمادات في بند الميزانية هذا تستند إلى دولار الولايات المتحدة كعملة مرجعية.

٥-٣ العمل الإضافي

٨٧ - بسبب طبيعة عمل المحكمة، لا يجد بعض الموظفين بُدّا من العمل بعد انقضاء ساعات العمل الاعتيادية، ولا سيما أثناء انعقاد الدورات. وفي حالة موظفي الفئة الفنية، يجوز منح الإجازة التعويضية لهذا الغرض. أما الموظفون من فئة الخدمات العامة، فلا يمكن منحهم إجازات تعويضية دائما عوضا عن المدفوعات المستحقة لقاء العمل الإضافي، وبخاصة في قلم محكمة صغير الحجم. واستنادا إلى الأداء السابق، يُطلب اعتماد قدره ٢٥ ٠٠٠ يورو، للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وهو الاعتماد نفسه الذي أُقرّ للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

٦-٣ الموظفون المؤقتون للاجتماعات

٨٨ - تمشيا مع الممارسة المتبعة في مؤسسات قضائية دولية أخرى، لا تعيّن المحكمة الموظفين اللازمين لخدمات المؤتمرات على أساس دائم. ويغطي هذا الاعتماد أيجور وتكاليف سفر المترجمين الشفويين، والمراجعين، والمترجمين التحريريين، ومشغلي المعدات السمعية، والطابعين اللغويين الإضافيين المعيّنين خصيصا لخدمة الدورات غير المتعلقة مباشرة بالقضايا. ويغطي الاعتماد أيضا تكاليف الموظفين والأفراد الآخرين المتصلين بخدمة المؤتمرات اللازمين

لخدمة الاجتماعات. ويأخذ المبلغ المقترح في الاعتبار كون الموظفين، ولا سيما المترجمون التحريريون والشفويون، ليسوا جميعهم متوافرين بسهولة في مقر المحكمة.

٨٩ - واستنادا إلى الأداء السابق، يُقترح رصد اعتماد قدره ٢٠٥ ٥٠٠ يورو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، أي بزيادة قدرها ٦٠٠ ٧ يورو مقارنة بالاعتماد الذي أُقرَّ للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

٧-٣ المساعدة المؤقتة العامة

٩٠ - تستعين المحكمة بموظفين في إطار المساعدة المؤقتة لمواجهة أعباء العمل في وقت الذروة وتلبية احتياجات محدّدة أخرى. وغالبا ما تُستخدم المساعدة المؤقتة العامة لترجمة الوثائق وتحريرها ونسخها ونشرها ولتقديم المساعدة لموظفي خدمة المؤتمرات. ويُستخدم الاعتماد أيضا لشراء خدمات فرادى المتعاقدين للمساعدة في الشؤون الإدارية وتقديم المساعدة التقنية المتعلقة مثل تعهّد الموقع الشبكي للمحكمة وصيانة البرمجيات الحاسوبية التي تستخدمها. واستنادا إلى الأداء السابق، يبلغ الاعتماد المقترح للمساعدة المؤقتة العامة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ ما مجموعه ٩٠٠ ١٠٧ يورو، أي الاعتماد نفسه الذي أُقرَّ للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

٨-٣ التدريب

٩١ - يلزم تدريب الموظفين على استخدام الشبكة الحاسوبية والبرمجيات المتخصصة التي يجري تحديثها باستمرار لأداء المهام المتعلقة بتجهيز النصوص وقواعد البيانات، بما في ذلك النظم البيليوغرافية وغيرها من نظم المعلومات. ومن الضروري أيضا إتاحة التدريب في المجالات المتخصصة، من قبيل النشر المكتبي أو إعداد المراجع للخدمات اللغوية من أجل كفالة حُسن سير العمل في قلم المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إتاحة التدريب اللغوي لزيادة إتقان لغتي المحكمة الرسميتين وتعزيز فعالية العلاقات بين المحكمة والبلد المضيف. وعلاوة على ذلك، لكون المحكمة تتبّع النظام الموحد للأمم المتحدة، من المهم تدريب الموظفين بانتظام في المجالات التي تكون فيها خبرات مؤسسات الأمم المتحدة مفيدة لسير عمل قلم المحكمة، بما في ذلك في ما يتصل بشؤون الموظفين، والشؤون المالية، وشؤون المشتريات، والمعاشات التقاعدية. ويُقترح رصد اعتماد قدره ٤٠٠ ٧٣ يورو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويعادل هذا المبلغ الاعتماد الذي أُقرَّ للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بعد احتساب تسوية متصلة بالتضخم نسبتها ٠,٤٩ في المائة.

الباب ٤

بدل تمثيل

٩٢ - يُدفع بدل تمثيل للرئيس ولرئيس القلم ونائبيه وفقاً للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة. ويقترح للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ مبلغ مجموعه ٦٠٠ ١٣ يورو. ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٢٥٠٠ يورو، وهي تُعزى إلى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو.

الباب ٥

السفر في مهام رسمية

٩٣ - يُرصد هذا الاعتماد لتغطية تكاليف سفر الرئيس والقضاة الآخرين، عند الاقتضاء، وسفر رئيس القلم والموظفين، وذلك في مهام رسمية تتعلق بأعمال المحكمة. وتصل قيمة الاعتماد المقترح للسفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى مبلغ قدره ٦٠٠ ١٨١ يورو، مما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ١ يورو. ويعادل هذا المبلغ الاعتماد الذي أُقرّ للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بعد احتساب تسوية متصلة بالتضخم نسبتها ٤٩,٠ في المائة.

الباب ٦

الضيافة

٩٤ - يغطي هذا الاعتماد احتياجات المحكمة المتعلقة بالضيافة. ويُقترح رصد مبلغ ٤٠٠ ١٤ يورو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وهو مبلغ يعادل الاعتماد الذي أُقرّ للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بعد احتساب تسوية متصلة بالتضخم نسبتها ٤٩,٠ في المائة.

الباب ٧

نفقات التشغيل

١-٧ صيانة أماكن العمل، بما في ذلك الأمن

٩٥ - يتعين على المحكمة أن تدير مبنى حديثاً كبيراً مزوداً بمعدات ونظم معقدة. وبموجب اتفاق شغل مبنى المحكمة، يجب صيانة المعدات التقنية التي زُوِّد بها المبنى، بما في ذلك نظام الأمن، ونظام التدفئة والتبريد، وتكنولوجيا قاعات المحاكم، والتجهيزات الكهربائية، والمصاعد، ونظام إطفاء الحرائق بالرّش، والتهوية، ونظام الإنذار بالحرائق، والأبواب التي تعمل بالكهرباء، وفقاً لأعلى المعايير المطبقة في البلد المضيف. ولهذا الغرض، يرتبط قلم

المحكمة حالياً بما عدده ٢٩ عقداً سارياً للصيانة. وهي عقود تُستعرض باستمرار ويُعاد التفاوض عليها بانتظام حتى يُكفل رصد التكاليف وتلافي زيادتها.

٩٦ - ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٠ والمحكمة مرتبطة مع شركة كوفلي دويتشلاند المحدودة المسؤولة (Cofely Deutschland GmbH) بعقد لتقديم الخدمات المتعلقة بتسيير أماكن العمل وإدارتها وصيانتها، بما في ذلك خدمات النظافة وإزالة الثلج والجليد والتخلص من النفايات والأعمال المتصلة بإمدادات الماء والكهرباء والعناية بالحدائق. وسيظل العقد مع شركة كوفلي سارياً حتى أيار/مايو ٢٠١٨، مع إمكانية تمديده لمدة سنتين أخريين. وتبلغ تكلفة هذا العقد ٦٠٠ ٨٥٤ يورو عن كل فترة سنتين، وينعكس ذلك في هذه الميزانية المقترحة.

٩٧ - وفي عام ٢٠١٣، وقّعت المحكمة عقداً جديداً لخدمات الأمن مع شركة هاوشيلدت آند بلانك (Hauschildt & Blunck) لتقديم خدمات الأمن على مدار الساعة. وتبلغ تكلفة هذا العقد ٥٠٠ ٣٨١ يورو عن كل فترة سنتين، وينعكس ذلك في هذه الميزانية المقترحة. وستنتهي صلاحية العقد المتعلق بخدمات الأمن في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦، مع إمكانية تمديده لمدة سنتين أخريين. ويُتوقع أن تزيد تكلفة العقد عند تمديده بالنظر إلى تزايد تكاليف العمالة في البلد المضيف.

٩٨ - وعلى النحو المنصوص عليه في الاتفاق المتعلق بأماكن العمل مع البلد المضيف، تقع على المحكمة مسؤولية إنجاز الإصلاحات الطفيفة للمبنى، وخُصّص لهذا الغرض مبلغ قدره ٥٠ ٠٠٠ يورو في هذه الميزانية المقترحة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لتقادم المبنى، يتعين على المحكمة أن تقوم بترتيبات إصلاح أخرى أو أعمال صيانة أو تحسينات. ولا يغطي اتفاق شغل مبنى المحكمة هذه الإصلاحات التي تشمل أعمال الطلاء وإصلاح المعدات وتقسيم المكاتب. ولذلك، يُنتظر أن يغطي مبلغ إضافي قدره ٣٠ ٠٠٠ يورو تكلفة هذه الإصلاحات في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٩٩ - وفي ضوء ما سبق ذكره، يُقترح رصد مبلغ قدره ٩٠٠ ٢٨٩ يورو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ١٣٠ يورو مقارنة بالاعتماد الذي أُقِرَّ للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وترد تفاصيل النفقات المتعلقة بصيانة أماكن العمل في المرفق الحادي عشر.

٢-٧ استئجار المعدات وصيانتها

١٠٠ - تبيّن أن استئجار المعدات لفترات قصيرة أو طويلة أقل تكلفة من شرائها. ويمكن بذلك تفادي تكاليف الصيانة الناشئة عن شراء هذه المعدات. واستناداً إلى التجربة السابقة،

يُقدَّر رصداً اعتماد قدره ٢٠٠ ٣٥٨ يورو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويعادل هذا المبلغ الاعتماد الذي أُقرَّ للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بعد احتساب تسوية متصلة بالتضخم نسبتها ٠,٤٩ في المائة.

٣-٧ الاتصالات

١٠١ - تشمل نفقات المحكمة في ما يتعلق بالاتصالات رسوم البريد وخدمات السُّعاة؛ والمكالمات الهاتفية؛ وخدمات الفاكس والبريد الإلكتروني؛ والتداول عن بعد صوتياً وبالفيديو؛ ووصلات الإنترنت؛ ودخول قواعد البيانات.

١٠٢ - ويتضمن الاعتماد المخصص للاتصالات عن طريق الهاتف والفاكس والإنترنت وخدمات السُّعاة تكلفة الاتصال بين قلم المحكمة والقضاة العاملين من أماكن خارج مقر المحكمة. ويشمل أيضاً تكاليف استئجار الخطوط الهاتفية اللازمة لتحقيق الكفاءة المثلى في تشغيل موقع على شبكة الإنترنت وتأمين الاتصالات عبر البريد الإلكتروني ووصلات شبكة الإنترنت في أماكن العمل. وفي ضوء التجربة السابقة، يُقدَّر رصداً مبلغ قدره ٦٠٠ ١٩٠ يورو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويعادل هذا المبلغ الاعتماد الذي أُقرَّ للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بعد احتساب تسوية متصلة بالتضخم نسبتها ٠,٤٩ في المائة.

٤-٧ خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)

١٠٣ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف الخدمات المتنوعة اللازمة للمحكمة التي يتعَدَّر قيدها تحت أيٍّ من البنود المدرجة في الميزانية. ويشمل هذا الاعتماد أساساً الرسوم المصرفية. وفي ضوء التجربة السابقة، يُقدَّر رصداً مبلغ قدره ٣٠٠ ٤١ يورو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وهو مبلغ يعادل الاعتماد الذي أُقرَّ للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بعد احتساب تسوية متصلة بالتضخم نسبتها ٠,٤٩ في المائة.

٥-٧ اللوازم والمواد

١٠٤ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف اللوازم المكتبية وغيرها من اللوازم والمواد والخدمات في أماكن العمل. وفي ضوء الأداء السابق، يُقدَّر رصداً مبلغ قدره ٣٠٠ ١٢٣ يورو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويعادل هذا المبلغ الاعتماد الذي أُقرَّ للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بعد احتساب تسوية متصلة بالتضخم نسبتها ٠,٤٩ في المائة.

٦-٧ الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)

١٠٥ - عملاً بالنظام المالي للمحكمة، عُيِّنَت في اجتماع الدول الأطراف المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢ شركة إيرنست آند يونغ (Ernst & Young) مراجعاً لحسابات المحكمة للفترتين الماليتين ٢٠١٣-٢٠١٤ و ٢٠١٥-٢٠١٦ (انظر SPLOS/251، الفقرة ٤١). وسيُتعيَّن تعيين مراجع حسابات جديد للفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨. وكي تجمع المحكمة معلومات تُقدِّمها إلى اجتماع الدول الأطراف، اتصلت بسبع شركات مراجعة حسابات معروفة دولياً وشركتين ألمانيتين. وقُدِّمت ست من هذه الشركات عروض أسعار. واستناداً إلى متوسط الأسعار في العروض الواردة، يُقترح رصد مبلغ ١٩ ١٠٠ يورو لتغطية النفقات في هذا المجال للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويمثل ذلك انخفاضاً قدره ١ ٧٠٠ يورو مقارنة بمستوى الاعتماد الذي أُقرَّ للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ (انظر SPLOS/296).

الباب ٨

المكتبة والتكاليف ذات الصلة

١-٨ شراء الكتب والمنشورات

١٠٦ - من الضروري تزويد المحكمة بمرافق مكتبية جيدة حتى تقوم بعملها بفعالية. وينبغي أن تجمع المكتبة منشورات تشكل نواة مجموعة أساسية من المؤلفات في القانون الدولي. وبالنظر إلى نطاق ولاية المحكمة، يتعين أن تتوفر أيضاً لدى المكتبة مواد بشأن مواضيع علمية شتى تتصل اتصالاً وثيقاً بأعمال المحكمة. وتشترك المكتبة في قواعد بيانات شتى توفر وسيلة هامة وسريعة للاطلاع على أنواع معينة من المعلومات العلمية والقانونية. وتتألف مجموعات المكتبة في الوقت الحالي من ١٠ ٠٨٨ مجلداً و ١٤ ٠٩٨ مجلداً متسلسلاً، علاوة على ٢ ٨٨٣ مجلداً من مجلدات مجموعة المعاهدات.

١٠٧ - وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الكتب والمنشورات والاشتراكات ارتفعت كثيراً مع مرور السنوات. فعلى سبيل المثال، ازداد سعر الاشتراكات في أهم المجلات في مجال القانون الدولي بأكثر من ١٠ في المائة سنوياً منذ عام ٢٠١١. وذلك هو السبب وراء إدراج زيادة محدودة نسبتهما ٢ في المائة في الميزانية المقترحة. ولذلك، يُقترح رصد مبلغ قدره ٢٤٧ ٠٠٠ يورو لميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥ ٠٠٠ يورو مقارنة بالاعتماد الذي أُقرَّ للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

٣-٨ الطباعة والتجليد الخارجيان

١٠٨ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف إصدار ونشر الوثائق وغيرها من المواد، من قبيل الأحكام والمرافعات في القضايا، وتوزيع الوثائق الأخرى مثل الحولية والنصوص الأساسية ودليل إجراءات القضايا المعروضة على المحكمة والنشرات الإعلامية عن المحكمة والأقراص المدججة. وإضافة إلى ذلك، يلزم أن تقوم المكتبة بتجليد الدراسات المتخصصة والمجلات. واستناداً إلى الأداء في السنوات السابقة، يُقترح رصد مبلغ ٦٠٠ ٧٨ يورو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويعادل هذا المبلغ الاعتماد الذي أُقر للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بعد احتساب تسوية متصلة بالتضخم نسبتها ٠,٤٩ في المائة.

الجزء باء (البابان ٩ و ١٠)

النفقات غير المتكررة

الباب ٩

الأثاث والمعدات

١٠٩ - يغطي هذا الاعتماد تكلفة شراء معدات وأثاث المكاتب. وتستند تقديرات النفقات غير المتكررة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى احتياجات المحكمة من معدات المكاتب، ومعدات المحفوظات (بما في ذلك نظم تجهيز البيانات والتخزين والاسترجاع المتعلقة بالمحفوظات والمسائل القانونية)، والبرامجيات والمعدات الحاسوبية وتعهد الموقع على شبكة الإنترنت وتطويره. وتراعى أيضاً الحاجة إلى استبدال المعدات القديمة، ولا سيما المعدات الإلكترونية.

١-٩ شراء المعدات

١١٠ - تمت الموافقة في اجتماع الدول الأطراف الرابع والعشرين على رصد مبلغ ٨٠٠ ١٥٤ يورو لشراء المعدات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وفي ضوء الأداء في عام ٢٠١٥، يُقترح رصد مبلغ ٦٠٠ ١٥٥ يورو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وهو مبلغ يعادل الاعتماد الذي أُقر للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بعد احتساب تسوية متصلة بالتضخم نسبتها ٠,٤٩ في المائة.

الباب ١٠

التغييرات في المباني

١١١ - لا تُطلب أي اعتمادات في إطار هذا البند من الميزانية.

الجزء دال

صندوق رأس المال المتداول

١١٢ - وفقاً للمادة ٦-٢ من النظام المالي للمحكمة، أنشئ صندوق رأس المال المتداول "لتأمين الموارد المالية اللازمة للمحكمة لكي تواجه مشاكل السيولة المالية القصيرة الأجل في انتظار استلام الاشتراكات... ولتوفير الأموال اللازمة للمحكمة للنظر في القضايا". وحتى عام ٢٠٠١، بلغت قيمة الاشتراكات في صندوق رأس المال المتداول ما مجموعه ١١٨ ٥٤٢ يورو. ويُشغل صندوق رأس المال المتداول أساساً لمواجهة مشاكل السيولة القصيرة الأجل والنفقات الاستثنائية. وفي إطار الأمم المتحدة التي تشغل صندوقاً لرأس المال المتداول لمواجهة النفقات الطارئة والاستثنائية، يُرتأى أنه من الملائم تسجيل مبلغ كحساب دائن في الصندوق يعادل ٨ في المائة من الميزانية السنوية. وعلى هذا الأساس، سيلزم رصد مبلغ قدره ٨٠٠ ٨٤٤ يورو من أجل المحكمة. لكن المحكمة لا تطلب تمويلاً إضافياً في ما يتعلق بصندوق رأس المال المتداول للفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨.

١١٣ - وعلاوة على المبلغ المذكور أعلاه، تمت الموافقة في اجتماع الدول الأطراف الثاني عشر الذي عقد في عام ٢٠٠٢ على تقديم تبرع لصندوق رأس المال المتداول (في ما يتعلق بالقضايا) للمحكمة لكي يُستخدم خصيصاً لتغطية النفقات المتعلقة بالقضايا. ووفقاً للمقرر الصادر في اجتماع الدول الأطراف، يجوز استخدام هذا المبلغ لتوفير الإمكانات المالية اللازمة للمحكمة لكي تنظر في القضايا شريطة أن يتعذر تغطية النفقات بالأموال المخصصة لتغطية التكاليف المتصلة بالقضايا، أو من تحويل الأموال بين أبواب الاعتمادات (انظر SPLOS/89). وبلغ هذا الجزء من صندوق رأس المال المتداول (في ما يتعلق بالقضايا) ما قدره ٤١٧ ٠١٤ يورو حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤.

١١٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، تقرر في اجتماع الدول الأطراف الرابع والعشرين أن يتم، بشكل استثنائي، تحويل مبلغ قدره ٣٥٠ ٠٠٠ يورو - وهو جزء من الفائض النقدي للفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢ - إلى صندوق رأس المال المتداول، لتغطية ما يترتب على النظر في القضايا من تكاليف لا يمكن تغطيتها بالأموال المخصصة للتكاليف المتصلة بالقضايا (انظر SPLOS/275، الفقرة ٣). ونتيجة لذلك، فإن صندوق رأس المال المتداول (فيما يتعلق بالقضايا) يبلغ حالياً ٧٦٧ ٠١٤ يورو.

المرفق الأول

ميزانيات المحكمة للفترات من ٢٠١١-٢٠١٢ إلى ٢٠١٧-٢٠١٨ (باليورو)

الجزء/ الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	الأداء للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	الأداء للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الأداء للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	الأداء للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦	النقصان/الزيادة في فترة الستين الباب	الجزء/ الباب
ألف	النفقات المتكررة	٤١٢١٢٠٠	٤٢١٩٩٨٩	٤٣٤٧٣٠٠	٤١٨٢١٣٣	٤٢٤٦١٠٠	٤٣٩٣٠٠٠	٤٣٩٣٠٠٠	٤٣٩٣٠٠٠	٤٣٩٣٠٠٠	٤٣٩٣٠٠٠	ألف
١	القضاة	٢٩٣١١٠٠	٣٠٦٤٥٢٢	٣٠١٣٤٠٠	٣٠٣٢٧٥٤	٣٠٠٨٣٠٠	٣١٢٤٤٠٠	٣١٢٤٤٠٠	٣١٢٤٤٠٠	٣١٢٤٤٠٠	٣١٢٤٤٠٠	١
١-١	البدلات السنوية	٧٧٨٧٠٠	٨١٢٥١٤	٩٠٩٦٠٠	٨٢٣١٣٩	٩١٧٩٠٠	٨٥١٤٠٠	٨٥١٤٠٠	٨٥١٤٠٠	٨٥١٤٠٠	٨٥١٤٠٠	١-١
٢-١	البدلات الخاصة	٢٧٧٥٠٠	٢٢٨٢٨٧	٢٨٢٥٠٠	٢٠٦٦٠٥	٢٧٤٦٠٠	٢٧٦٧٠٠	٢٧٦٧٠٠	٢٧٦٧٠٠	٢٧٦٧٠٠	٢٧٦٧٠٠	٢-١
٣-١	السفر لحضور الدورات	١٣٣٩٠٠	١١٤٦٦٦	١٤١٨٠٠	١١٩٦٣٥	٤٥٣٠٠	١٤٠٥٠٠	١٤٠٥٠٠	١٤٠٥٠٠	١٤٠٥٠٠	١٤٠٥٠٠	٣-١
٤-١	التكاليف العامة	٩٠١٣٠٠	٧١٢٥٩٣	٨٨٠٧٠٠	٨١٩١٩٧	٩٦٧٨٠٠	١٨٥٧٣٠٠	١٨٥٧٣٠٠	١٨٥٧٣٠٠	١٨٥٧٣٠٠	١٨٥٧٣٠٠	٤-١
٢	خطة المعاشات التقاعدية للقضاة	٦١٢٥٠٠		٨٢٥٩٠٠	٨١٩١٩٧	٧٨٢٨٠٠	١٣٣٧٨٠٠	١٣٣٧٨٠٠	١٣٣٧٨٠٠	١٣٣٧٨٠٠	١٣٣٧٨٠٠	٢
١-٢	المعاشات التقاعدية قيد الدفع											١-٢
٢-٢	معاشات القضاة المقبلين على التقاعد	٢٨٨٨٠٠		٥٤٨٠٠								٢-٢
٣	تكاليف الموظفين	٧٣٣٣٩٠٠	٦٩٤٨٩٩٥	٧١٣٠٠٠٠	٦٨١٤٨٥٦	٧٥٣٣٩٠٠	٧٧٤٩٦٠٠	٧٧٤٩٦٠٠	٧٧٤٩٦٠٠	٧٧٤٩٦٠٠	٧٧٤٩٦٠٠	٣
١-٣	الوظائف الثابتة	٥٩٧٤٠٠٠	٤٦٢٨٥٢٨	٥٧١٨٠٠٠	٤٦٤٠١٣٨	٦٢٥٧٠٠٠	٦٣٠٢٤٠٠	٦٣٠٢٤٠٠	٦٣٠٢٤٠٠	٦٣٠٢٤٠٠	٦٣٠٢٤٠٠	١-٣
٢-٣	الافتقاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين/المبالغ الدائنة	-١١٠٧٢٠٠		-١٠٥٣٨٠٠		-١١٧١٨٠٠	-١٢١٤٤٠٠	-١٢١٤٤٠٠	-١٢١٤٤٠٠	-١٢١٤٤٠٠	-١٢١٤٤٠٠	٢-٣
٣-٣	رد الضرائب الوطنية											٣-٣
٤-٣	التكاليف العامة للموظفين	٢٠٣٤٢٠٠	١٩٢٩٥٣٦	٢٠٤٥٠٠٠	١٧٨٧٩٦٥	٢٠٤٥٠٠٠	٢٢٤٩٨٠٠	٢٢٤٩٨٠٠	٢٢٤٩٨٠٠	٢٢٤٩٨٠٠	٢٢٤٩٨٠٠	٤-٣
٥-٣	العمل الإضافي	٣٢٤٠٠	٢٩٥٧٨	٢٩٤٠٠	٢٥١٥٤	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥-٣
٦-٣	الموظفون المؤقتون للاجتماعات	٢١٠٣٠٠	١٩٤٢٣٨	٢٠٧٢٠٠	١٨٩٣٨٦	١٩٧٩٠٠	٢٠٥٥٠٠	٢٠٥٥٠٠	٢٠٥٥٠٠	٢٠٥٥٠٠	٢٠٥٥٠٠	٦-٣
٧-٣	المساعدة المؤقتة العامة	١١٨١٠٠	١٠١٤٠٤	١١٣١٠٠	١٠١٣٥٧	١٠٧٩٠٠	١٠٧٩٠٠	١٠٧٩٠٠	١٠٧٩٠٠	١٠٧٩٠٠	١٠٧٩٠٠	٧-٣
٨-٣	التدريب	٧٢١٠٠	٦٥٧١١	٧١١٠٠	٧٠٨٥٦	٧٢٩٠٠	٧٣٤٠٠	٧٣٤٠٠	٧٣٤٠٠	٧٣٤٠٠	٧٣٤٠٠	٨-٣
٤	بدل التمثيل	١١٣٠٠	١١٤٠٥	١١٣٠٠	١١٤٥٨	١١١٠٠	١٣٦٠٠	١٣٦٠٠	١٣٦٠٠	١٣٦٠٠	١٣٦٠٠	٤

الجزء/ الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	الأداء للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الأداء للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨	النقصان/الزيادة في فترة السنتين	الجزء/ الباب
٥	السفر في مهام رسمية	١٨٥٣٠٠	١٧٥٣١٦	١٨٠٣٠٠	١٧٨٢٤٨	١٨٠٣٠٠	١٨١٦٠٠	١٣٠٠	٥
٦	الضيافة	١٣٩٠٠	١٢٠٩١	١٣٩٠٠	١٣٥٨٦	١٤٣٠٠	١٤٤٠٠	١٠٠	٦
٧	نفقات التشغيل	٢٨٣٣١٠٠	٢٨٠٣٧٦٠	٢٨٩٨٥٠٠	٢٧٩٨٢٤٨	٢٨٨٨٠٠٠	٣٠٢٢٤٠٠	١٣٤٤٠٠	٧
١-٧	صيانة الأماكن بما في ذلك الأمن	٢٠٩٩١٠٠	٢٠٨٧٥٩٠	٢١٦٥٦٠٠	٢١٥٦٣٢٠	٢١٥٩٠٠٠	٢٢٨٩٩٠٠	١٣٠٩٠٠	١-٧
٢-٧	استئجار المعدات وصيانتها	٣٦١٤٠٠	٣٥٠٣٣٠	٣٦١٤٠٠	٣٥٠٦٩	٣٥٥٦٠٠	٣٥٨٢٠٠	٢٦٠٠	٢-٧
٣-٧	الاتصالات	١٩٧٢٠٠	١٨٧١٢٣	١٩٧٢٠٠	١٦١٥٥٠	١٨٩٢٠٠	١٩٠٦٠٠	١٤٠٠	٣-٧
٤-٧	خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)	٤٠٠٠٠	٤٤٥٠٦	٤٠٠٠٠	٣٣٣١٣	٤١٠٠٠	٤١٣٠٠	٣٠٠	٤-٧
٥-٧	اللوازم والمواد	١٢٣٩٠٠	١٢٣٧٦١	١٢٣٩٠٠	١٢١٩٩٦	١٢٢٤٠٠	١٢٣٣٠٠	٩٠٠	٥-٧
٦-٧	الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)	١١٥٠٠	١٠٤٥٠	١٠٤٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٨٠٠	١٩١٠٠	-١٧٠٠	٦-٧
٨	المكتبة والتكاليف ذات الصلة	٣٢٤٦٠٠	٣١٦٧٣٢	٣١٦٠٠٠	٣١٥٧٠٦	٣٢٠٠٠٠	٣٢٥٦٠٠	٥٦٠٠	٨
١-٨	المكتبة - شراء الكتب والمنشورات	٢٣٤٦٠٠	٢٣٣٠٥٧	٢٣٦٠٠٠	٢٣٥٩٤٩	٢٤٢٠٠٠	٢٤٧٠٠٠	٥٠٠٠	١-٨
٢-٨	تكاليف بدء تشغيل المكتبة								٢-٨
٣-٨	الطباعة والتجليد الخارجيان	٩٠٠٠٠	٨٣٦٧٥	٨٠٠٠٠	٧٩٧٥٧	٧٨٠٠٠	٧٨٦٠٠	٦٠٠	٣-٨
باء	النفقات غير المتكررة								باء
٩	الأثاث والمعدات	١٥٤٨٠٠	١٤٤١٨٠	١٥٤٨٠٠	١٥١٤٧٣	١٥٤٨٠٠	١٥٥٦٠٠	٨٠٠	٩
١-٩	شراء المعدات	١٥٤٨٠٠	١٤٤١٨٠	١٥٤٨٠٠	١٥١٤٧٣	١٥٤٨٠٠	١٥٥٦٠٠	٨٠٠	١-٩
٢-٩	شراء المعدات الخاصة								٢-٩
١٠	التغييرات في المباني	-	-	-	-	-	-	-	١٠
جيم	التكاليف المتصلة بالقضايا								جيم
١١	القضاة	٣٣٠٩٠٠٠	٢٧٢٣٤٠٠	٣٩٨٢١٣٠	٢٩٦٦٠٣٦	١٨٨٩٧٠٠	٢٢٢١٠٠٠	٣٣١٣٠٠	١١
١-١١	البدلات الخاصة	٢٦٨٥١٠٠	٢٣٧١٧٢٠	٣١٨٠٩٩٠	٢٦٢٩١٥٨	١٤٦٨٥٠٠	١٦٦٦٢٠٠	١٩٧٧٠٠	١-١١
٢-١١	أتعاب القضاة المخصصين	٢٤٦٢٠٠	٢٠٤٤١٨	٢٩٤٢١٠	١٤٠١١٢	١١٠٨٠٠	٣٠٦١٠٠	١٩٥٣٠٠	٢-١١

الجزء/ الباب وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١١- ٢٠١٢	الأداء للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣- ٢٠١٤	الأداء للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٥- ٢٠١٦	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧- ٢٠١٨	النقصان/الزيادة في فترة السنتين	الجزء/ الباب
٣-١١ سفر القضاة إلى الاجتماعات، بمن فيهم القضاة المخصصون	٣٧٧٧٠٠	١٤٧٢٦٢	٥٠٦٩٣٠	١٩٦٧٦٦	٣١٠٤٠٠	٢٤٨٧٠٠	-٦١٧٠٠	٣-١١
١٢ تكاليف الموظفين	١٢١٠٢٠٠	١١٥٤٩١٤	١٣٢٤١٩٠	٩٩٠٥٠٢	٦١١٦٠٠	١١٨٥٨٠٠	٥٧٤٢٠٠	١٢
١-١٢ الموظفون المؤقتون للاجتماعات	١١٤٢٧٠٠	١١٠٨٦٤١	١٢٦١٩٤٠	٩٦٤٠٣١	٥٧٧٨٠٠	١١٤٠٨٠٠	٥٦٣٠٠٠	١-١٢
٢-١٢ العمل الإضافي	٦٧٥٠٠	٤٦٢٧٣	٦٢٢٥٠	٢٦٤٧١	٣٣٨٠٠	٤٥٠٠٠	١١٢٠٠	٢-١٢
دال صندوق رأس المال المتداول	-	-	-	-	-	-	-	دال
المجموع	٢٠٣٩٨٦٠٠	١٩٢٢٣٣٧٥	٢١٢٣٩١٢٠	١٩٢٤١٤٤٣	١٨٨١٧٦٠٠	٢١١١٩٩٠٠	٢٣٠٢٣٠٠	

ملاحظة: سعر صرف دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = ٠,٨٩٥ يورو (حسب سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٦).

(أ) عُدلت الأرقام لاحتساب معدل تضخم بنسبة ٠,٤٩ في المائة، المكتب الإحصائي الاتحادي الألماني، المتوسط للفترة من آذار/مارس ٢٠١٤ إلى شباط/فبراير ٢٠١٦.

(ب) معاشات تقاعدية قيد الدفع حالياً.

(ج) معاشات تقاعدية لستة قضاة تنتهي خدمتهم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وسيتوقف مقدار المبلغ الفعلي الذي سيُدفع على نتائج انتخاب عام ٢٠١٧.

(د) نظام معلومات الميزانية، التكاليف القياسية للمرتبات - الإصدار ٢، المنطبقة على لاهاي لسنة ٢٠١٧.

المرفق الثاني

موظفو الفئة الفنية في قلم المحكمة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

الرتبة	الوظيفة	عدد الوظائف	التكاليف القياسية بدولارات الولايات المتحدة	صافي التكاليف القياسية بدولارات الولايات المتحدة	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بدولارات الولايات المتحدة
أمين عام مساعد	رئيس القلم	١	٢١٥ ٨٥٢	١٦٩ ٠٧٨	٤٦ ٧٧٤
مد-٢	نائب رئيس القلم	١	١٨٤ ٣٦٦	١٥٧ ٢٤٨	٢٧ ١١٨
ف-٥	رئيس الخدمات اللغوية	١	١٥٧ ٠٦٦	١٣٥ ٣١٧	٢١ ٧٤٩
ف-٥	موظف للشؤون القانونية/رئيس مكتب الشؤون القانونية	١	١٥٧ ٠٦٦	١٣٥ ٣١٧	٢١ ٧٤٩
ف-٤	رئيس شؤون الميزانية والمالية	١	١٣٦ ٨٦٤	١١٨ ٠٢٧	١٨ ٨٣٧
ف-٤	رئيس المكتبة والمحفوظات	١	١٣٦ ٨٦٤	١١٨ ٠٢٧	١٨ ٨٣٧
ف-٤	رئيس شؤون الموظفين والمباني والأمن	١	١٣٦ ٨٦٤	١١٨ ٠٢٧	١٨ ٨٣٧
ف-٤	موظف للشؤون القانونية	٢	٢٧٣ ٧٢٨	٢٣٦ ٠٥٤	٣٧ ٦٧٤
ف-٤	مترجم تحريري/مراجع	١	١٣٦ ٨٦٤	١١٨ ٠٢٧	١٨ ٨٣٧
ف-٣	موظف لتكنولوجيا المعلومات	١	١٠٦ ٩٢٥	٩١ ٥٤٦	١٥ ٣٧٩
ف-٣	موظف للشؤون القانونية	١	١٠٦ ٩٢٥	٩١ ٥٤٦	١٥ ٣٧٩
ف-٣	مترجم تحريري (اللغة الفرنسية)	١	١٠٦ ٩٢٥	٩١ ٥٤٦	١٥ ٣٧٩
ف-٢	موظف إداري (شؤون الموظفين)	١	٨٥ ٥٤٠	٧٣ ٥٢٨	١٢ ٠١٢
ف-٢	موظف محفوظات	١	٨٥ ٥٤٠	٧٣ ٥٢٨	١٢ ٠١٢
ف-٢	موظف إداري معاون (الاشتراكات/الميزانية)	١	٨٥ ٥٤٠	٧٣ ٥٢٨	١٢ ٠١٢
ف-٢	موظف معاون للشؤون القانونية	١	٨٥ ٥٤٠	٧٣ ٥٢٨	١٢ ٠١٢
ف-٢	موظف صحفي	١	٨٥ ٥٤٠	٧٣ ٥٢٨	١٢ ٠١٢
المجموع		١٨	٢ ٢٨٤ ٠٠٩	١ ٩٩٧ ٤٠٠	٣٣٦ ٦٠٩
المجموع باليورو (مُقَرَّب)				١ ٥٣٢ ٦٠٠	
مجموع فترة السنتين باليورو (مُقَرَّب)				٣ ٠٦٥ ٢٠٠	

ملحوظة: تستند الأرقام وسعر الصرف إلى التكاليف القياسية للمرتبات، الإصدار ٢، المنطبقة على لاهي لعام ٢٠١٧.

المرفق الثالث

موظفو فئة الخدمات العامة في قلم المحكمة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

الرتبة	الوظيفة	عدد الموظفين	التكاليف القياسية بدولارات الولايات المتحدة	صافي التكاليف القياسية بدولارات الولايات المتحدة	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بدولارات الولايات المتحدة
الرتبة الرئيسية					
	مساعد إداري (المشتريات)	١	١٠٣ ٣٦٠	٧٦ ٠٩٥	٢٧ ٢٦٥
	منسق شؤون المباني	١	١٠٣ ٣٦٠	٧٦ ٠٩٥	٢٧ ٢٦٥
	مساعد لشؤون نظم المعلومات	١	١٠٣ ٣٦٠	٧٦ ٠٩٥	٢٧ ٢٦٥
	مساعد لغوي/دعم قضائي	١	١٠٣ ٣٦٠	٧٦ ٠٩٥	٢٧ ٢٦٥
	مساعد شخصي (الرئيس)	١	١٠٣ ٣٦٠	٧٦ ٠٩٥	٢٧ ٢٦٥
	مساعد لشؤون المنشورات/مساعد شخصي (رئيس القلم)	١	١٠٣ ٣٦٠	٧٦ ٠٩٥	٢٧ ٢٦٥
الرتب الأخرى					
	مساعد إداري	١	٧٨ ٥٦٥	٥٩ ١٨٥	١٩ ٣٨٠
	مساعد إداري	١	٧٨ ٥٦٥	٥٩ ١٨٥	١٩ ٣٨٠
	مساعد إداري (الاشتراكات)	١	٧٨ ٥٦٥	٥٩ ١٨٥	١٩ ٣٨٠
	مساعد مالي	١	٧٨ ٥٦٥	٥٩ ١٨٥	١٩ ٣٨٠
	مساعد مالي (حسابات الدفع)	١	٧٨ ٥٦٥	٥٩ ١٨٥	١٩ ٣٨٠
	مساعد للشؤون القانونية	١	٧٨ ٥٦٥	٥٩ ١٨٥	١٩ ٣٨٠
	مساعد لشؤون المكتبة	١	٧٨ ٥٦٥	٥٩ ١٨٥	١٩ ٣٨٠
	مساعد لغوي/دعم قضائي	١	٧٨ ٥٦٥	٥٩ ١٨٥	١٩ ٣٨٠
	مساعد شخصي (نائب رئيس القلم)	١	٧٨ ٥٦٥	٥٩ ١٨٥	١٩ ٣٨٠
	مساعد لشؤون الموظفين	١	٧٨ ٥٦٥	٥٩ ١٨٥	١٩ ٣٨٠
	موظف استقبال	١	٧٨ ٥٦٥	٥٩ ١٨٥	١٩ ٣٨٠
	موظف أمن/سائق	٢	١٥٧ ١٣٠	١١٨ ٣٧٠	٣٨ ٧٦٠
	موظف أمن أقدم/مشرف على المباني	١	٧٨ ٥٦٥	٥٩ ١٨٥	١٩ ٣٨٠
المجموع		٢٠	١ ٧٢٠ ٠٧٠	١ ٢٨٥ ١٦٠	٤٣٤ ٩١٠
المجموع باليورو (مُقَرَّب)				١ ٠١١ ٤٠٠	
مجموع فترة السنتين باليورو (مُقَرَّب)				٢ ٠٢٢ ٨٠٠	

ملحوظة: تستند الأرقام وسعر الصرف إلى التكاليف القياسية للمرتبات، الإصدار ٢، المنطبقة على لاهاي لعام ٢٠١٧.

المرفق الرابع

مقارنة الاحتياجات من الوظائف

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١١

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-١/٢	مجموع وظائف الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة (الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الأخرى)	فئة الخدمات العامة	مجموع وظائف فئة الخدمات العامة	المجموع الكل
١	١	-	٢	٥	٤	٤	١٧	٥	١٥	٢٠	٣٧	

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٣

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-١/٢	مجموع وظائف الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة (الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الأخرى)	فئة الخدمات العامة	مجموع وظائف فئة الخدمات العامة	المجموع الكل
١	١	-	٢	٦	٣	٤	١٧	٥	١٥	٢٠	٣٧	

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٥

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-١/٢	مجموع وظائف الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة (الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الأخرى)	فئة الخدمات العامة	مجموع وظائف فئة الخدمات العامة	المجموع الكل
١	١	-	٢	٦	٣	٥	١٨	٤	١٦	٢٠	٣٨	

الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٧

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-١/٢	مجموع وظائف الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة (الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الأخرى)	فئة الخدمات العامة	مجموع وظائف فئة الخدمات العامة	المجموع الكل
١	١	-	٢	٦	٣	٥	١٨	٦	١٤	٢٠	٣٨	

المرفق الخامس

أتعاب القضاة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ عن الأعمال القضائية غير المتصلة بالقضايا

٢٠١٨-٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	بـدولارات الولايات المتحدة الأمريكية	الحساب
باليورو شاملا تسوية مقر العمل	باليورو شاملا تسوية مقر العمل	باليورو شاملا تسوية مقر العمل		
٢٦٦٠ ٨٠٠	١٣٣٠ ٤٠٠	١٣٣٠ ٤٠٠	١١٥٣ ١٨٧	١ - البديل السنوي $20 \times 3 / 172 \ 978$
٢٤١ ٨٠٠	١٢٠ ٩٠٠	١٢٠ ٩٠٠	١٠٤ ٨٣٥	٢ - البديل الخاص (٢٠ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) $20 \times 20 \times 220 / 3 / 172 \ 978$
٤٣٤ ٤٠٠	٢١٧ ٢٠٠	٢١٧ ٢٠٠	٢٤٢ ٢٥٦	٣ - بدل الإقامة (٢٨ يوما) $20 \times 28 \times 1,4 \times 309$
١٢١ ٠٠٠	٦٠ ٥٠٠	٦٠ ٥٠٠	٥٢ ٤١٨	٤ - البديل الخاص للأعمال التحضيرية (١٠ أيام/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)، خاضع لإذن رئيس المحكمة $20 \times 10 \times 220 / 3 / 172 \ 978$
٥٤ ٢٠٠	٢٧ ١٠٠	٢٧ ١٠٠	٣٠ ٢٨٢	٥ - بدل الإقامة للأعمال التحضيرية (٧ أيام من أجل ١٠ قضاة)، خاضع لإذن رئيس المحكمة $10 \times 7 \times 1,4 \times 309$
٣٩٩ ٢٠٠	١٩٩ ٦٠٠	١٩٩ ٦٠٠	١٧٢ ٩٧٨	٦ - البديل السنوي لرئيس المحكمة ١٧٢ ٩٧٨
٤٤ ٨٠٠	٢٢ ٤٠٠	٢٢ ٤٠٠	٢٥ ٠٠٠	٧ - البديل الخاص لرئيس المحكمة ٢٥ ٠٠٠
١٠ ٨٠٠	٥ ٤٠٠	٥ ٤٠٠	٦ ٠٥٦	٨ - البدلات الخاصة لنائب رئيس المحكمة بدل الإقامة عن ١٤ يوما $1,4 \times 309 \times 14$
٨ ٨٠٠	٤ ٤٠٠	٤ ٤٠٠	٤ ١٨١	بدلات خاصة عن ١٠ أيام $(106 + (220 / 3 / 172 \ 978)) \times 10$
٣ ٩٧٥ ٨٠٠	١ ٩٨٧ ٩٠٠	١ ٩٨٧ ٩٠٠		المجموع
٣ ١٢٤ ٤٠٠	١ ٥٦٢ ٢٠٠	١ ٥٦٢ ٢٠٠		مجموع البدلات السنوية باليورو (رئيس المحكمة والقضاة الآخرون) [البند ١ و ٦-٨]
٨٥١ ٤٠٠	٤٢٥ ٧٠٠	٤٢٥ ٧٠٠		مجموع البدلات الخاصة باليورو (بما في ذلك بدل الإقامة اليومي) [البند ٢-٥]

ملحوظة: تحدّد لجنة الخدمة المدنية الدولية بدل الإقامة اليومي.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة = ٣٠٩ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو = ٢٧٧ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٦ = ٠,٨٩٥.

مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس ٢٠١٦ = ٢٨,٩ في المائة.

المرفق السادس

التكاليف العامة للقضاة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

بدولارات الولايات المتحدة باليورو		
		٢٠١٧
		١ - التكاليف العامة لرئيس المحكمة
٢٩ ٨٠٠	٣٣ ٢٦٥	منحة الإعادة إلى الوطن
٣٦ ٨٠٠	٤١ ١٧٣	منحة الانتقال
١٧ ٥٠٠	١٩ ٥٥٣	منحة الانتداب
١٦ ٦٠٠	١٨ ٥٨١	النقل الكامل
-	-	السفر في إجازة زيارة الوطن
-	-	منحة التعليم
		٢ - تكاليف نقل الأمتعة الشخصية لفائدة ٦ قضاة تنتهي خدمتهم في عام ٢٠١٧ (٢٠٠ يورو لكل قاض)
٧ ٢٠٠	٨ ٠٤٥	
٥ ٥٠٠	٦ ١٤٥	٣ - رد الضرائب الوطنية
١٠ ٨٠٠	١٢ ٠٦٧	٤ - التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل
١٢ ٤ ٢٠٠	١٣ ٨ ٨٢٩	المجموع
		٢٠١٨
		١ - التكاليف العامة لرئيس المحكمة
-	-	السفر في إجازة زيارة الوطن
-	-	منحة التعليم
٥ ٥٠٠	٦ ١٤٥	٢ - رد الضرائب الوطنية
١٠ ٨٠٠	١٢ ٠٦٧	٣ - التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل
١٦ ٣٠٠	١٨ ٢ ١٢	المجموع
١٤ ٠ ٥٠٠		المجموع لميزانية فترة السنتين

ملحوظة: سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٦ = ٠,٨٩٥.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة = ٣٠٩ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو = ٢٧٧ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

المرفق السابع

التكاليف المتصلة بالقضايا في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ - الأعمال القضائية المتصلة بالدعاوى
القضائية العاجلة

٢٠١٧ بالولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٨ (قضية واحدة) باليورو شاملا تسوية مقر العمل	٢٠١٧-٢٠١٨ (قضية واحدة) باليورو شاملا تسوية مقر العمل	الحساب (لكل قضية)	القضاة
١١٠.٠٧٧	١٢٧.٠٠٠	٢٥٤.٠٠٠	٢٠ × ٢١ × ٢٢٠ / ٣ / ١٧٢ ٩٧٨	١ - البديل الخاص (٢١ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(أ)
١٩٠.٣٤٤	١٧٠.٦٠٠	٣٤١.٢٠٠	٢٠ × ٢٢ × ١,٤ × ٣٠.٩	٢ - بدل الإقامة (٢٢ يوما) ^(ب)
٩٤.٣٥٢	١٠٨.٨٠٠	٢١٧.٦٠٠	٢٠ × ١٨ × ٢٢٠ / ٣ / ١٧٢ ٩٧٨	٣ - البديل الخاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن من رئيس المحكمة (١٨ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(ج)
٨.٦٥٢	٧٨٠٠	١٥.٦٠٠	٥ × ٤ × ١,٤ × ٣٠.٩	٤ - بدل الإقامة للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن من رئيس المحكمة (٤ أيام لفائدة ٥ قضاة)
٤١٤.٢٠٠	٤١٤.٢٠٠	٨٢٨.٤٠٠		المجموع الفرعي
١٢.٣٢٢	١٤.٢٠٠	٢٨.٤٠٠	٢ × ٣٩ × ٣٦٥ / ٣ / ١٧٢ ٩٧٨	٥ - أتعاب قاضيين مخصصين
٢٠.٤٤٣	٢٣.٦٠٠	٤٧.٢٠٠	٢ × ٣٩ × ٢٢٠ / ٣ / ١٧٢ ٩٧٨	البديل السنوي
١٨.١٦٩	١٦.٣٠٠	٣٢.٦٠٠	٢ × ٢١ × ١,٤ × ٣٠.٩	البديل الخاص
٥٤.١٠٠	٥٤.١٠٠	١٠٨.٢٠٠		بدل الإقامة
٧٥.٩٠٠	٧٦.٣٠٠	١٥٢.٢٠٠		المجموع الفرعي
٢٠.٥٣٦٣	١٨٣.٨٠٠	٣٦٧.٦٠٠		٦ - سفر القضاة (عن فيهم قاضيان مخصصان)
١٢.٥٧٠	١١.٢٥٠	٢٢.٥٠٠		تكاليف الموظفين
٧٣٩.٢٥٠	٧٣٩.٦٥٠	١.٤٧٨.٩٠٠		٧ - الموظفون المؤقتون للاجتماعات
				٨ - العمل الإضافي
				المجموع

ملحوظة: تحدّد لجنة الخدمة المدنية الدولية بدل الإقامة اليومي.

بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة = ٣٠٩ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

بدل الإقامة اليومي باليورو = ٢٧٧ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٦ = ٠,٨٩٥.

مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس ٢٠١٦ = ٢٨,٩ في المائة.

(أ) ٣ أسابيع على أساس ٧ أيام.

(ب) ٣ أسابيع على أساس ٧ أيام إضافة إلى أيام السفر.

(ج) أسبوعان ونصف أسبوع على أساس ٧ أيام (حسب النسبة التي يحددها اجتماع الدول الأطراف).

المرفق الثامن

التكاليف المتصلة بالقضايا في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ - الأعمال
القضائية المتصلة بالقضية رقم ٢٣

الحساب		بـدولارات ٢٠١٧ الولايات المتحدة باليورو شاملا تسوية مقر العمل	
القضاة			
١ -	بدل خاص (مداورات لمدة ٥٢ يوما في عام ٢٠١٧ على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(١)	٩٧٨ ١٧٢ / ٣ / ٢٢٠ × ٥٢ × ٣	٤٠ ٨٨٦ ٤٧ ٢٠٠
٢ -	بدل إقامة (٧٤ يوما) ^(ب)	٣٠٩ × ١,٤ × ٧٤ × ٣	٩٦ ٠٣٧ ٨٦ ١٠٠
٣ -	بدل خاص (٢٨ يوما للجنة الصياغة/قاضيين على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(١)	٩٧٨ ١٧٢ / ٣ / ٢٢٠ × ٢٨ × ٢	١٤ ٦٧٧ ١٦ ٩٠٠
٤ -	بدل إقامة (٤٢ يوما للجنة الصياغة/قاضيين) ^(ب)	٣٠٩ × ١,٤ × ٤٢ × ٢	٣٦ ٣٣٨ ٣٢ ٦٠٠
٥ -	بدل خاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (٣٤,٦٦ يوما على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)	٩٧٨ ١٧٢ / ٣ / ٢٢٠ × ٣٤,٦٦ × ٣	٢٧ ٢٥٢ ٣١ ٤٠٠
٦ -	بدل خاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (١٨,٦٦ يوما على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)	٩٧٨ ١٧٢ / ٣ / ٢٢٠ × ١٨,٦٦ × ٢	٩ ٧٥٠ ١١ ٢٠٠
٧ -	بدل الإقامة للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (١٢ يوما لفائدة قاضيين)	٣٠٩ × ١,٤ × ١٢ × ٢	١٠ ٣٨٢ ٩ ٣٠٠
المجموع الفرعي			٢٣٤ ٧٠٠
٨ - أتعاب قاضيين مخصَّصين			
	بدل سنوي	٩٧٨ ١٧٢ / ٣ / ٣٦٥ × (٣٤,٦٦ + ٧٤) × ٢	٣٤ ٩٦٢ ٤٠ ٣٠٠
	بدل خاص	٩٧٨ ١٧٢ / ٣ / ٢٢٠ × ٥٢ × ٢	٢٧ ٢٥٧ ٣١ ٤٠٠
	بدل الإقامة ^(ب)	٣٠٩ × ١,٤ × ٧٤ × ٢	٦٤ ٠٢٥ ٥٧ ٤٠٠
المجموع الفرعي			١٢٩ ١٠٠

الحساب	بدولارات الولايات المتحدة	بالبيورو شاملا تسوية مقر العمل
٩ - سفر القضاة	٧٣١٨٤	٦٥٥٠٠
تكاليف الموظفين		
١٠ - الموظفون المؤقتون للاجتماعات	٥٣٨١٠١	٤٨١٦٠٠
١١ - العمل الإضافي	١٢٥٧٠	١١٢٥٠
المجموع بالبيورو		٩٢٢١٥٠

ملحوظة: تحدّد لجنة الخدمة المدنية الدولية بدل الإقامة اليومي.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة = ٣٠٩ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي بالبيورو = ٢٧٧ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٦ = ٠,٨٩٥.

مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس ٢٠١٦ = ٢٨,٩ في المائة.

(أ) على أساس ٥ أيام في الأسبوع.

(ب) على أساس ٧ أيام في الأسبوع.

المرفق التاسع

التكاليف المتصلة بالقضايا في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ - الأعمال
القضائية المتصلة بالقضية رقم ٢٥

بـدولارات ٢٠١٨ الولايات المتحدة باليورو شاملا تسوية مقر العمل		الحساب	القضاة
			١ - بدل خاص (مداورات لمدة يومين/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(١)
١٢١٠٠	١٠ ٤٨٤	$20 \times 2 \times 220 / 3 / 172$	٩٧٨
			٢ - بدل إقامة (٣ أيام) ^(ب)
٢٣٣٠٠	٢٥ ٩٥٦	$20 \times 3 \times 1,4 \times 30.9$	
			٣ - بدل خاص (مرافعات شفوية لمدة ٧ أيام/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(١)
٤٢٣٠٠	٣٦ ٦٩٢	$20 \times 7 \times 220 / 3 / 172$	٩٧٨
			٤ - بدل إقامة (مرافعات شفوية لمدة ١٠ أيام) ^(ب)
٧٧٦٠٠	٨٦ ٥٢٠	$20 \times 10 \times 1,4 \times 30.9$	
			٥ - بدل خاص (مداورات لمدة ١٥ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(١)
٩٠٧٠٠	٧٨ ٦٢٦	$20 \times 14 \times 220 / 3 / 172$	٩٧٨
			٦ - بدل إقامة (مداورات لمدة ٢١ يوما) ^(ب)
١٦٢٩٠٠	١٨١ ٦٩٢	$20 \times 21 \times 1,4 \times 30.9$	
			٧ - بدل خاص (١٤ يوما للجنة الصياغة/٥ قضاة على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(١)
٢١٢٠٠	١٨ ٣٤٦	$5 \times 14 \times 220 / 3 / 172$	٩٧٨
			٨ - بدل إقامة (٢٠ يوما للجنة الصياغة/٥ قضاة) ^(ب)
٣٨٨٠٠	٤٣ ٢٦٠	$5 \times 20 \times 1,4 \times 30.9$	
			٩ - بدل خاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (١٦ يوما على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)
٩٦٨٠٠	٨٣ ٨٦٨	$20 \times 16 \times 220 / 3 / 172$	٩٧٨
			١٠ - بدل خاص للأعمال التحضيرية للجنة الصياغة، خاضع لإذن رئيس المحكمة (٩,٣٣ أيام/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)
١٤١٠٠	١٢ ٢٢٦	$5 \times 9,33 \times 220 / 3 / 172$	٩٧٨
			١١ - بدل الإقامة للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (٦ أيام لفائدة ١٠ قضاة)
٢٣٣٠٠	٢٥ ٩٥٦	$10 \times 6 \times 1,4 \times 30.9$	
٦٠٣١٠٠			المجموع الفرعي

بـدولارات ٢٠١٨		الحساب	
الولايات المتحدة باليورو شاملا تسوية مقر العمل			
			١٤ - أتعاب قاضيين مخصصين
١٨ ٢٠٠	١٥ ٧٩٧	$2 \times (16 + 34) \times 360 / 3 / 172\ 978$	بدل سنوي
٢٤ ٢٠٠	٢٠ ٩٦٧	$2 \times (16 + 24) \times 220 / 3 / 172\ 978$	بدل خاص
٢٦ ٤٠٠	٢٩ ٤١٧	$2 \times 34 \times 1,4 \times 309$	بدل الإقامة ^(ب)
٦٨ ٨٠٠			المجموع الفرعي
			١٥ - سفر القضاة (من فيهم القاضيان المخصصان)
٣١ ٠٠٠	٣٤ ٦٣٧		تكاليف الموظفين
٢٩١ ٦٠٠	٣٢٥ ٨١٠		١٠ - الموظفون المؤقتون للاجتماعات
١١ ٢٥٠	١٢ ٥٧٠		١١ - العمل الإضافي
١ ٠٠٥ ٧٥٠			المجموع

ملحوظة: تحدّد لجنة الخدمة المدنية الدولية بدل الإقامة اليومي.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة = ٣٠٩ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو = ٢٧٧ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٦ = ٠,٨٩٥.

مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس ٢٠١٦ = ٢٨,٩ في المائة.

(أ) على أساس ٥ أيام في الأسبوع.

(ب) على أساس ٧ أيام في الأسبوع.

المرفق العاشر

خطة المعاشات التقاعدية للقضاة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

بدولارات الولايات المتحدة باليورو		
٢٠١٧		
٦٦٨ ٩٠٠	٧٤٧ ٣٤٧	المعاش التقاعدي لفائدة ١٣ قاضيا متقاعدا و ٦ أزواج أحياء
١٠٣ ٩٠٠	١١٦ ١٠٠	المعاش التقاعدي لفائدة ٦ قضاة ^(أ)
٧٧٢ ٨٠٠	٨٦٣ ٤٤٧	المجموع
٢٠١٨		
٦٦٨ ٩٠٠	٧٤٧ ٣٤٧	المعاش التقاعدي لفائدة ١٣ قاضيا متقاعدا و ٦ أزواج أحياء
٤١٥ ٦٠٠	٤٦٤ ٤٠٠	المعاش التقاعدي لفائدة ٦ قضاة ^(أ)
١ ٠٨٤ ٥٠٠	١ ٢١١ ٧٤٧	المجموع
١ ٨٥٧ ٣٠٠	٢ ٠٧٥ ١٩٤	المجموع لميزانية فترة السنتين

ملحوظة: سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٦ = ٠,٨٩٥.

(أ) لا يمكن تحديد العدد الفعلي للقضاة المقبلين على التقاعد إلا بعد الانتخابات التي ستجرى أثناء اجتماع الدول الأطراف الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

المرفق الحادي عشر

صيانة أماكن العمل في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ (باليورو)

ميزانية ٢٠١٨	ميزانية ٢٠١٧	ميزانية ٢٠١٦	ميزانية ٢٠١٥	
٤٢٩٥٠٠	٤٢٥١٠٠	٣٩٩٨٢٠	٣٩٩٨٢٠	أولا - إدارة المرافق
٢٠٦٠٠	٢٠٥٠٠	٢٠٣٥٥	٢٠٣٥٥	ثانيا - لوازم الصيانة
٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	إمدادات الغاز
١٥٥٦٠٠	١٥٤٨٠٠	١٥٣٩٩٦	١٥٣٩٩٦	إمدادات الكهرباء
١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	إمدادات المياه
٢٤٨٦٠٠	٢٤٧٨٠٠	٢٤٦٩٩٦	٢٤٦٩٩٦	ثالثا - المرافق العامة (الكهرباء والغاز والمياه)
١٦٤١٠٠	١٦٣٣٠٠	١٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	عقود الصيانة المدرجة
٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	الفحص
١٦٩١٠٠	١٦٨٣٠٠	١٦٥٠٠٠	١٦٥٠٠٠	رابعا - عقود الصيانة
٢٤٥٠٠	٢٤٤٠٠	٢٤٣٠١	٢٤٣٠١	خامسا - التأمين على الموجودات وتأمين المسؤولية قبل الغير
٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	سادسا - الإصلاحات الطفيفة (بحد أقصى ١٠٠٠ يورو للمرة الواحدة)
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	-	-	سابعا - الإصلاحات الأخرى
١٩١٢٠٠	١٩٠٣٠٠	١٧٣٠٤٠	١٧٣٠٤٠	ثامنا - خدمات الأمن (على مدار الساعة)
١١٤٨٥٠٠	١١٤١٤٠٠	١٠٧٩٥١٢	١٠٧٩٥١٢	المجموع
٢٢٨٩٩٠٠		٢١٥٩٠٠٠		مجموع ميزانية فترة السنتين

معامل التضخم = ٠,٤٩ في المائة.

المرفق الثاني عشر

التكاليف العامة للموظفين في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ (باليورو)

تقدير التكاليف العامة للموظفين (على أساس التكاليف الفعلية والاحتياجات التقديرية)	
٦٢٧ ٥٠٠	الاشتراكات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ^(أ)
٩ ٠٠٠	المساهمة في لجنة الخدمة المدنية الدولية
٨٤ ٠٠٠	بدل الإعالة ^(أ)
١٢٦ ٨٠٠	منحة التعليم ^(أ)
١٧ ٠٠٠	إجازة زيارة الوطن ^(أ)
١٢ ٠٠٠	بدل لغات ^(أ)
١٧ ٥٠٠	التأمين ضد الحوادث أثناء العمل ^(أ)
٩٠ ٠٠٠	التأمين الطبي ^(أ)
١٣ ٧٠٠	التأمين الصحي لفترة ما بعد الخدمة ^(أ)
١٨ ٠٠٠	إعانة الإيجار ^(أ)
	الاعتماد المتعلق بتناوب الموظفين ^(ب)
٨١ ٤٠٠	الفئة الفنية (٥,٣١ في المائة)
٢٣ ٠٠٠	فئة الخدمات العامة (٢,٢٧ في المائة)
٥ ٠٠٠	تكاليف متنوعة (إكراميات، بما في ذلك إلغاء الإجازات)
١ ١٢٤ ٩٠٠	المجموع
	للعلم
٢ ٥٤٤ ٠٠٠	الصافي بالنسبة للوظائف الثابتة
٩٥٢ ٩٨٢	التكاليف العامة للموظفين تمثل ٣٧,٤٦ في المائة

(أ) على أساس أداء الميزانية لعام ٢٠١٥.

(ب) الاعتماد المخصص للنفقات المتصلة بتناوب الموظفين استناداً إلى معدل الشغور الذي تحدده اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتستخدمه محكمة العدل الدولية.